

علويو سوريا وإسماعيليوها

عبد الله أمين الحلاق وإياد العبد الله

أولاً: في أصول "المسألة الطائفية"، ومآلاتها، وموقع العلويين فيها

الحدثة الأولى، التناقض الأول، العلويون

في كتاب "البيئات" للشيخ عبد القادر المغربي، الصادر في عام 1909، يأتي الشيخ على ذكر أسباب الضعف الذي حل بالأمة الإسلامية، حيث رأى أن ذلك يعود إلى تمسكها بمعوي "الاستبداد والتقليد"، وما نتج عنهما من "تناحر طوائفها (سنيين وشيعيين، وحنابلة وباطنية)، وبالتالي ضعفها، مما سلم زمامها لجنكيز خان وللصليبيين". ثم بعد ذلك جاء الاستعمار الحديث الذي بدأ يقضم البلاد من أطرافها، فذهبت الجزائر إلى أيدي الفرنسيين، والهند للإنكليز والروس في بخارى.¹ وكان في بداية كتابه هذا قد قرر "أن المسلمين، بتركهم العمل بدينهم والسعي في إصلاحه، أصبحوا كأنهم غير مسلمين".² ونستطيع استخلاص عدة نقاط من هذا الاقتباس، تعكس بعض الملامح التي ستميز التفكير الإسلامي بعد دخوله في عالم الحدثة التي حضرت إلينا مع الغرب وعسكره في البداية.

نتلمس في البداية وعياً يناضل لأجل بناء هوية وذاتية إسلامية تستطيع أن تصمد أمام خطر داهم، استغل القائمون عليه غفلة المسلمين وكسلهم وتفرقهم، فأخذوا يستولون على البلاد ويرسمون مصائر العباد. وقد سبق للمؤرخ المصري الجبرتي أن عبر عن هذه الحال، واصفاً دخول الفرنسيين إلى مصر سنة 1798 أنه: "حصول التدمير وعموم الخراب". لقد عاش الوعي الإسلامي الحدثة على أنها اختراق يهدد مقومات عيش المسلمين وكيانهم وحضورهم، ويحمل لهم تهميشاً وتهديداً ينذر بذهاب دولتهم. ردة الفعل على هذه الحدثة، ستكون عبر التنادي لأجل بناء عمومية

¹ منير موسى، الفكر العربي في العصر الحديث (سوريا، من القرن الثامن عشر حتى العام 1918)، دار الحقيقة، بيروت، 1973، ص 128.

² المرجع السابق، ص 126.

إسلامية تحاكي ما تدعيه الحداثة لنفسها من عمومية وكونية وتقف في وجهها. هذه العمومية الإسلامية المرتجاة ستنزح نحو التغاضي عن الحدود التي تفصل بين المذاهب الإسلامية، والتعالي عليها. وهو ما نراه واضحاً في قول الشيخ المغربي الذي يتحسر على واقع المسلمين الذين تفرقوا في الماضي فمكثوا منهم الغرباء. ويروي محمد رشيد رضا عن أستاذه الإمام محمد عبده أنه كان يرى في الشيعة أشد مما كان يراه ابن تيمية، ولهذا فهم من أكثر المذاهب الواجب تقريبها إلى الحق. إلا أن محمد رضا كتم هذا الأمر نزولاً عند رغبة أستاذه الذي طلب منه هذا. ويبدو لنا أن رغبة محمد عبده في كتمان هذا الأمر لا تخرج عن ذلك الهاجس الذي كانت تسعى إليه النخب الإسلامية آنذاك، وهو بناء عمومية إسلامية ترد عنها غرور هذا "الوافد الغريب" وجبروته.

هذه العمومية الإسلامية هي مشروع يتوسل الإرادة واختراع قواسم مشتركة يناط بها أن تجمع من تفرقوا شيعاً لأسباب يتم تقديمها على أنها ثانوية. وهي من ناحية أخرى مشروع حديث استمد بعض متخيلاته ورموزه من الحداثة ذاتها، إذ لا يصح الكلام قبل زمن الحداثة عن أية عمومية إسلامية أو غير إسلامية. لقد سبق وتعرضت الديار الإسلامية إلى غزو خارجي، ولعل الحملات الصليبية هي أفضل ما نستشهد به في هذا السياق لأنها كانت مطعمة بعد عقائدي ومناهض لدين المسلمين، ومع ذلك لم تؤدِ إلى عمومية إسلامية مقاومة، ولم يطرح هذا الأمر حتى كمشروع. الكلام ذاته نستطيع حمله على المذاهب الإسلامية؛ فقد وجد عبر التاريخ تراث "سني" يناهض مخالفه، يكفرهم ويفتد دعاويهم، ومع ذلك لم ينجح هذا التراث في بناء عمومية سنية، ربما نجح بعضه في بناء هوية جزئية لبعض الجماعات من السنة، لكن جماعات أخرى ذهبت إلى بعض آخر من هذا التراث، ولهذا فإن إجماعاً سنياً على هذا التراث لم يكن موجوداً، إذا لم نقل إنه ساهم بإثارة الانقسام بين أهل الإسلام السني أنفسهم. إن العام والكوني، أو السعي إليهما، جاء في سياق الحداثة، بل إنهما من أهم ميزاتها.

كانت بوابة الأقليات إحدى منافذ الغرب إلى المشرق العربي، وكان الغرب صاحب بدعة الأقليات بعد أن كانت مملأً تحظى بحماية الدولة العثمانية ورعايتها، وتخضع في تنظيم أحوالها لقوانين هذه الأخيرة. لن تكون الأقلية وفق هذا إلا "تحرير" الملة من أسر هذه الدولة وإلحاقها بجهة خارجية تسعى إلى حمايتها ورعاية مصالحها وتأمين الدعم لها. وإذا كان النظام الملكي العثماني يجعل من أهالي الملل غير الإسلامية مواطنين من الدرجة الثانية عبر اعتبارهم أهل كتاب يتم تنظيم حياتهم وفق ما يتيحها الفقه الإسلامي من قواعد في هذا الشأن؛ فإنه سيتعامل مع بعض الملل الإسلامية، غير السنية، كالدروز والعلويين بما هو أقل من ذلك. إذ لن يحظوا حتى بما حظي به مواطنوهم المسيحيون واليهود في الدولة العثمانية.

لن تؤدي سياسة "حماية الأقليات" إلى حال أكثر مساواة بين هذه الملل، بل لم يكن هذا همها، إذ إنها ليست أكثر من باب يتيح فاعلية أكبر للسياسات الأوروبية في المنطقة، وستؤدي إلى ردة فعل إسلامية ستبني عليها نتائج ما تزال قائمة حتى الآن؛ ليس أقلها أن الدين سيضطلع بدور مهم في بناء الذاتية، والعمل على إعداد العدة لمواجهة هذه الحداثة الوافدة. والتي سينظر إليها على أنها غزو حضاري واعتداء سافر على وجود المسلمين، خصوصاً وأن المسيحية العربية ستنتصر لهذه الحداثة وتتماهى بها. ومن هنا لا يبدو غريباً أن يترافق مفهوم "التحديث" في القرن التاسع عشر مع مفهوم التغريب، وأن تتم المماهة بين الحداثة وبين المسيحيين في العالم العربي. في هذا السياق سيولد التناقض الأول الذي سيعاش حضارياً كتناقض بين "الإسلام" و"المسيحية"، والذي جاء في سياق محاولة بناء ذاتية ستُعزز بمظلومية إسلامية قدمت التدخل الغربي على أنه امتداد للحروب الصليبية في الشرق وفي الأندلس. وسينقسم العالم وفق هذا إلى فسطاطين: "شرق إسلامي الهوية يعج بالقيم الروحية والإنسانية، وغرب منحط قيمياً وشره مادياً، وأصول تقدمه علينا مركونة في أساس ديننا وتراثنا اللذين غفلنا عنهما"، أما حدائته المادية التي أتى بها إلينا، فهي بنت تاريخ مغاير مسيحي الهوية.

التشكك والحذر والعداء، هي مواقف ستميز أغلبية المسلمين حيال كل تغير تقف وراءه القوى الغربية أو تؤيده الأقليات الصاعدة إلى مسرح الفعل الاجتماعي والسياسي، أو تفرضه الوقائع الجديدة ويؤدي إلى تحجيم دولتهم وأدوارهم.

سيكون هذا مصير العروبة مثلاً، والتي ستقدم نفسها بديلاً عن العثمانية هوية المسلمين. فهذه العروبة تعلي من شأن رابطة القوم على حساب رابطة الدين، عدا عن أنها تقليد للغرب الغازي يشجعه من ينتصر له من أبناء الأقليات في البلاد. فعلى الرغم من وجود بعض النخب المسلمة التي تعارض سياسات الأتراك العثمانيين؛ فإن "متقفي الأقليات الدينية، خصوصاً منهم المسيحيين، الطرف الراديكالي الثابت في معارضة الحكم العثماني"³.

لم يحظ العلويون، أثناء الحقبة العثمانية، بما حظيت به "أقليات" أخرى في بلاد الشام (المسيحيون ودرور جبل لبنان) من دعم أو تبنٍ من قبل الدول الغربية، وذلك رغم أنهم يشكلون أغلبية سكان الساحل السوري، وواجهة سوريا على المتوسط. وهذا الأمر حرمهم من أن يكون لهم حضور فاعل ومؤثر في الوقائع التي ستحدد المآل الذي سينتهي إليه المشرق العربي بعد طرد الأتراك منه. فإذا كان العلويون يساؤون الدرور من حيث أن كلاهما كان خارج نظام الملل العثماني؛ فإن الدرور سيغدون في قلب المسألة الشرقية مع سند دولي (الإنكليز)، مما عوضهم عن حال التهميش. فكانوا من الجماعات الفاعلة التي ساهمت في صناعة التاريخ الحديث لهذه المنطقة، حتى أن درور حوران هم أحد نتائج المسألة الشرقية وتداعياتها. وحول هذا يقول محمد كرد علي: إن النصيرية "... لم يتأت لهم نصير من الغرب كما قام للبنانيين، يأخذ بأيديهم إلى السعادة التي يتخيلها لهم ويسوقهم إلى طريق الحكم الذاتي"⁴. ويشرح سبب عدم وجود نزعات استقلالية عند العلويين بإرجاع ذلك إلى ضعف التحاقهم بمشايعهم أسوة بالدرور، وإلى أنه "لا ملجأ لهم من الأمم الغربية يرجعون إليه ويصدرون عنه"⁵.

تجمع الكثير من المراجع التي تناولت وضع العلويين خلال الحقبة العثمانية وحتى الاحتلال الفرنسي للساحل السوري، على أن التهميش والفقر والعزلة والجهل من أهم المميزات التي تميزهم. وعلى أن سياسات العثمانيين اتجاهاً كانت مزيجاً من الاضطهاد والإهمال والازدراء. وعن وضع العلويين يروي يوسف الحكيم الذي تدرّج في مناصب القضاء من أيام العثمانيين وحتى عهد الاستقلال عن الفرنسيين، قائلاً: "لما كان دين الدولة العثمانية الإسلام على المذهب السني، مذهب أكثرية العثمانيين المسلمة، كان لأهل المذهب الجعفري (المتأولة) المنزلة الثانية في نظر الدولة، ثم يأتي الإسماعيليون، بينما كان الدرور والعلويون غير منظور إليهم كمسلمين. (...) ظل الشعب العلوي مضطهداً في كل العهد العثماني الذي استمر أربعة قرون، فمُنعت عنه الوظائف الحكومية حتى الصغيرة منها التي لا تتطلب شيئاً من العلم والكتابة. وكان دوماً عرضة للامتهان من رجال الحكم والزعماء من أهل المدن. فإذا جاءها علوي، لم يسمح له بدخول مساجدها وجوامعها ولا يأكل السنيون من ذبيحة العلوي"⁶. ولا يبتعد محمد كرد علي في توصيفه لحال العلويين عما سبق ذكره، إذ يقول: "وكان الشعب في معظم الأجزاء يستخف بعامّة الدرور إذا اختلفوا إلى الحواضر، وإذا ذكروا يذكرونهم كما يذكرون النصيرية بالسخرية والمهانة، (...) وكان لبعض المشايخ المتعصبين في الحواضر يد في إلقاء هذه الكراهة وهذه النفرة بين هاتين الشيعتين وبين الأكثرية التي انشقوا منها من أهل السنة، ولعل الحكومة كانت تتعمد ذلك ولا يسوؤها فتغضي عما كان النصيرية والدرور يسامونه من الذل، (...) ولو كانت الدولة بذلت شيئاً من العناية بهذين الشعبين الجبليين في الساحل والداخل كأن تنشر بينهم التعليم الابتدائي، وتعطف على بلادهم فتصلح طرقها، (...) ولو دخلت المدنية على درور جبل حوران ونصيرية جبل اللكام، كما دخلت مثلاً على درور جبل لبنان، (...) لما استحکم هذا النفور الذي كان من أثره ما ظهر في العهد الأخير اليوم. رضوا بأن ينزعوا أيديهم من أيدي جيرانهم"⁷.

لقد حاول بعض الولاة المسؤولين من الذين وقفوا على أحوال العلويين آنذاك، أن يقوموا ببعض الإصلاحات لتحسين أوضاع العلويين، ولكن إما أنهم كانوا يفشلون في تنفيذ هذه الإصلاحات بسبب عدم تجاوب الآستانة معهم، أو أن هذه

³ حازم صاغية، أول العروبة، تخلي الأكثرية وتولي الأقلية، دار الجديد، بيروت، ط1: 1993، ص78.

⁴ محمد كرد علي، خطط الشام، ج3، مطبعة الترقى بدمشق، 1935، ص107.

⁵ محمد كرد علي، مرجع سابق، ص114.

⁶ يوسف الحكيم، سوريا والعهد العثماني، دار النهار، بيروت، ط4، 1991، ص69 - 70.

⁷ محمد كرد علي، مرجع سابق، ص115 - 116.

الإصلاحات كانت تدوم لفترة وتزول بزوال الوالي ليعود كل شيء إلى ما كان عليه سابقاً. وأمامنا مثالان عن هذه المحاولات، واحد ورد في تقرير لمحدث باشا 1879، الذي بعد أن يعرض "تدخل الدول الأجنبية، وعلى الأخص فرنسا وإنكلترا"، وأن إحداهما تحمي الدروز وأخرى المسيحيين، يأتي التقرير على ذكر "الحال المزرية" لسكان جبل النصيرية، وكيف أن هذا فتح الباب لدخول الأميركيين "للاستفادة من هذا الوضع، فأقاموا المدارس الكثيرة وأنشؤوا الكنائس وهم يحاولون بذلك السيطرة على تلك الأنحاء، (...) ولذلك فإنه يتوجب على الدولة العلية اتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على رعايا الدولة من الأهالي الذين يستفيدون من الحماية الأجنبية، خاصة وأن هذه الحماية واضحة أمام أعينهم بما ناله اللبنانيون من المعاونة الأجنبية متمتعين بالإعفاء من كافة التكاليف.."⁸.

بخصوص التدخل الأمريكي الذي أتى على ذكره تقرير مدحت باشا، لم نعتز سوى على إشارة أوردها يوسف الحكيم عندما يذكر البعثة العلمية الأمريكية، وهي "بعثة علمية إنجيلية (...) قدمت سنة 1856 وما عتمت أن وقفت على حال العلويين وموقف الحكومة منهم موقف الإهمال وعدم الاكتراث، وحصلت منها على إجازة بفتح مدرستين ابتدائية وإعدادية، الأولى للإناث والثانية للذكور، وأعدت في كل منهما قسماً داخلياً (ليلياً) يقبل فيه مجاناً الطلبة العلويون ويحسن إليهم بما يلزمهم من كتب وقرطاسية وألبسة، (...) وقد أحرز الطلاب العلويون على كثيرتهم القسط الأوفر من النجاح، وبرز منهم أساتذة أدباء وشعراء، واعتنق بعضهم المسيحية دون أن يلقي هذا الاعتناق أي اعتراض أو تذمر من قبل إخوانهم الذين يؤلفون الأثرية في الجبل وضواحي المدينة ولا من قبل الحكومة أو أحد المسلمين السنيين"⁹.

المثال الثاني هو الإصلاحات التي قام بها ضياء باشا الذي ولي متصرفية اللاذقية (1885-1892)، والذي رفع "عن النصيرية الظلم (...) وأنشأ لهم جوامع ومدارس (...) وأقع الدولة أنهم مسلمون فلم يعصوا له أمراً ونفس من خناقمهم، فبدؤوا يشعرون أنهم بشر كسائر مواطنيهم وأنهم شركاء في هذا القطر"¹⁰، ولكن كل هذا انتهى مع نهاية عهده.

لا يذكر في تاريخ العلويين ثورات كتلك التي قام بها الدروز والمسيحيون، والتي غالباً ما كانت تتضمن بعض المطالبات الخاصة والامتيازات لهم. بل إن أغلب هذه الإشارات عن العلويين تذهب إلى أن أمر "الفتن" التي حصلت في جبالهم كان مردها إلى امتناعهم عن تسديد ما عليهم من ضرائب. ورغم التمييز العثماني اتجاههم؛ يذكر أن العلويين ناصروا واليهم على طرابلس عثمان باشا ضد الوالي مصطفى بربر المدعوم من قبل محمد علي باشا، وهزموا لتخضع مناطقهم فيما بعد لحكم المصريين. بعد ذلك بعامين، هاجم العلويون اللاذقية كما تروي الوثائق المصرية، فأهلكوا ما فيها من "العساكر ونهبوا منازل الضباط وحاصروا متسلم اللاذقية"، وكان نتيجة ذلك أن قام الجيش المصري بحملة على "أهل المقاطعة الجنوبية من جبل النصيرية وسلب وحرقت وألقى القبض على بعض الثوار"¹¹.

واقع جديد سينتظر العلويين بعد الحرب العالمية الأولى، وخروج الأتراك من بلاد الشام، حيث سيدخلون حلبة صناعة التاريخ السوري المعاصر، مع دخول الفرنسيين إلى مناطقهم عام 1918. جدير بالذكر أنه حتى ذلك التاريخ لم يكن ثمة وجود لدولة سورية أو تقاليد وطنية مرتبطة بها وجامعة بين أبنائها. إن هذه الدولة ستكون مشروعاً لبعض النخب العربية عطلت قيامه الدول الغربية الحليفة بعد طرد العثمانيين، لينتهي الأمر إلى إجهاض هذا المشروع على يد فرنسا عام 1920 إثر دخولها دمشق. وربما هذا سيفسر بعض المفارقات التي تطال الاجتماع السياسي السوري الحديث، مثلاً، يؤرخ بدء الاحتلال الفرنسي لسوريا عام 1920 بعد دخول غورو إلى دمشق، مع أن الاحتلال الفرنسي للساحل السوري أنجز منذ 1918. ومن هنا قد نجد مدخلاً إلى تفسير استقبال الدولة العلوية 1922 بالترحيب من قبل بعض النخب العلوية، متسلحين بتاريخ من التهميش، إذ سيجدون أنفسهم "في نعيم بعد سابق جحيم" بحسب يوسف الحكيم،

⁸ عبد العزيز محمد عوض، مرجع سابق، ص 352-353.

⁹ يوسف الحكيم، مرجع سابق، ص 100-101.

¹⁰ محمد كرد علي، مرجع سابق، ص 108.

¹¹ المحفوظات الملكية المصرية، تحقيق المؤرخ أسد رستم، المجلد الثاني (1832-1835)، ص 461-462.

فالفرنسيون سيقومون بإنشاء المدارس والمرافق الخدمية في مناطق العلويين، كما ستقدم بعض المساعدات لفقرائهم. حتى تاريخ قيام الدولة العربية، لم تكن مناطق العلويين في الساحل السوري تابعة لسوريا، بل تم فصلها عن ولاية سوريا منذ عام 1887 وإلحاقها بولاية بيروت المستحدثة. ويبدو أن هذا الأمر سيبقى معتمداً عند أهل الدولة العربية في دمشق، ففي عم 1919 جرت انتخابات لممثلين عن المنطقة الغربية التي تضم بيروت وطرابلس واللاذقية، ولن يمثل فيها العلويين أو الدروز أو الإسماعيليين.¹²

لعل التجربة السورية الأولى للعلويين ستكون من خلال ثورة الشيخ صالح العلي ضد الفرنسيين، والتي فتحت الباب أمام التواصل بين العلويين وباقي السوريين، وكذلك مع الحكومة العربية الهاشمية في دمشق. تشير مراجع إلى دعم هذه الأخيرة لثورة صالح العلي، وإلى تعاون بينه وبين إبراهيم هنانو¹³ وعشائر عربية ودنادشة تلكخ والحمويين. ولعل رفع صالح العلي لعلم الحكومة في دمشق، في عدة مناطق استطاع الدخول إليها، علامة على الخيار الذي اتخذته. وهو ما سينمو فيما بعد في منطقة العلويين ليعبر عن نفسه باتجاه سياسي يدعو إلى الوحدة مع السوريين، بالضد من اتجاه آخر سيبقى مع فكرة انفصال الإقليم عن سوريا. وربما هذا الصراع بين كلا التيارين، كان له صداه في الأوساط العربية التي كانت تناهض الوجود الأجنبي في المنطقة، ومن هنا نفهم دواعي الفتوى التي صدرت عام 1936 عن مفتي فلسطين أمين الحسيني الذي أعلن أن "العلويين مسلمون، وإنه يجب على عامة المسلمين أن يتعاونوا معهم على البر والتقوى". سينتصر تيار الوحدة وخصوصاً بعد تمسك النخبة الاستقلالية بضم الساحل السوري إلى الدولة السورية، الأمر الذي سينجز في أربعينيات القرن الماضي بعد قيام الحرب العالمية الثانية.

سوريا المستقلة... سوريا البعثية

كانت الدولة السورية هي تجربة جديدة للعلويين ولجميع السوريين، فهذه الدولة الوليدة في 1945 سوف تجمع بين فئات وجماعات لم تحظ بفرصة للتعايش وتكوين ما هو مشترك بينها. قبل ذلك، كانت الجغرافية السورية، أيام العثمانيين، موزعة على عدد من الولايات، وعندما جاء الفرنسيون قسموها إلى دويلات على أساس طائفي وجغرافي (دمشق، حلب، العلويين، الدروز)، واستمر ذلك ما يقارب العقدين من الزمن، مما كان له دور في تنامي الذاتيات الأهلية التي استفادت من تركيز بعض "الطوائف" في أماكن جغرافية محددة، مما سيحيي تقاليد التضامن الاجتماعي بين أفرادها من جديد.

في تموز/يوليو 1945، وعندما كان السوريون يستعدون للاستقلال وخروج الفرنسيين، حصلت حادثة في اللاذقية كادت أن تؤدي إلى أحداث طائفية، وذلك عندما صدمت سيارة عسكرية أحد الشباب، مما أدى لمواجهة بين جنود فرنسيين وسكان المنطقة أدت لمقتل 20 شخصاً وجرح العشرات. مال البعض لاتهام العلويين لوجود جنود منهم بين الفرنسيين، لكن الأمر انتهى إثر تدخل مسؤولين في الحكومة السورية وزعماء ووجهاء محليين. إثر هذه الحادثة أطلق رجال دين علويين بياناً للرأي العام، دعوا فيه إلى التيقظ من الفتن التي يسعى لإشعالها البعض، من فرنسيين وغيرهم، وأكدوا على انتمائهم للعروبة بوصفها "هبة من السماء تجعلنا نحن إلى مستقبل واحد ونحني أمام مقدسات واحدة، وإن العروبة وحدها بخلاف أي نزعة سواها هي الحقيقة الخالدة في وجودنا".¹⁴ ويتابع البيان مخاطباً "العرب" بأن "كل خيانة تقع في أرض الوطن تمثل رأي مرتكبها وتقع عليه وحده مسؤوليتها القاسية (...). إن العلويين كإخوانهم السنين

¹² محمد هواش، عن العلويين ودولتهم المستقلة، الشركة الجديدة للمطابع المتحدة، الدار البيضاء، ط1: 1997، ص183.

¹³ فيليب خوري، سوريا والانتداب الفرنسي، ترجمة: مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط1: 1997، ص132. يتكلم فيليب خوري عن عريضة وقعها إبراهيم هنانو وصالح العلي «موجهة إلى عصبة الأمم في أوائل سنة 1920 تدعو إلى حرية سوريا واستقلالها طبقاً لميثاق العصبة و"المبادئ الأربعة عشر" للرئيس ويلسون».

¹⁴ هاشم عثمان، تاريخ العلويين.. وقائع وأحداث، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط1: 1997، ص84.

والمسيحيين هم في محافظة جبل العلويين مثلهم في دمشق وحمص وحماة وبقية أنحاء الوطن متضامنون متكاتفون على نبذ كل خائن ونذل وتقديس كل شريف ومجاهد".¹⁵

تذكر بعض المراجع أن العلاقة بين العلويين والكتلة الوطنية بعد وصولها إلى السلطة لم تكن على ما يرام، ويقوم هاشم عثمان بذكر ثلاث مذكرات رفعها وجهاء علويون لمحافظ اللاذقية يذكرون فيها معاناتهم ومطالبهم. تتكلم المذكرة الأولى عن إقصاء وتجاهل مقصودين للعلويين وعن إغلاق الأبواب في وجوههم، وأن هذا هو سبب انزوائهم على الرغم من إيمانهم "أن أحداً في هذه الأمة لم يكن أكثر {منهم} إيماناً باستقلال سوريا ووحدتها وسيادتها حرة طليقة من كل قيد". ثم تأتي المذكرة على ذكر "شهوة اللامساواة بين أبناء الوطن الواحد في هذه المحافظة" والتي بلغت مبلغاً كبيراً، والبراعة "في زرع بذور الفتنة والبغضاء والشحناء بين أبناء الوطن وتفريقهم بأساليب وأشكال لم تدخر صورها ذاكرة الذين عرفوا العهدين العثماني والانتدائي". وهذا ما حفر في نفوس العلويين أن "مدلول الوطنية والدستور والاستقلال والحرية والسيادة والوحدة يقصد منه، هنا أو في دمشق، لتسويد نفر من الناس، مهما كان ثمن هذه السيادة..".¹⁶ وتلفت المذكرة نظر المحافظ إلى سعي البعض لإشعال الفتنة الطائفية في المحافظة، وتقرر أن "الإبقاء على هذه النعرات الطائفية الهدامة دون إطفائها كفر بالله وبالوطن وبالعروبة وبالإسلام".¹⁷ وكمثال تذكر المذكرة حادثة قرية سيانو التي هوجمت من قبل ألفين من "الرعاع" ممعنين فيها "السلب والنهب والفتك"، ومع ذلك قام القضاء بالإفراج عن المهاجمين.¹⁸ لكن الأخطر ما تورده المذكرة من قول لأحد النواب، جمال علي أديب، الذي خاطب بعض وجهاء العلويين قائلاً: "إننا سنرصد ملايين الليرات لترحيلكم وتشريدكم من هذه الجبال!"¹⁹

لا تخرج المذكرة الثانية عن أجواء الأولى، وتذكر المزيد من الانتهاكات كممارسات الدرك مع النساء العلويات ومعاقبتهم "بالفلق" نكابة برجالهن المطلوبين لأمر ما،²⁰ أو سلوك أحد القضاة الذي يدعو إلى "تقتيل العلويين واغتيالهم"، وكذلك إلى تكفيرهم وإخراجهم من حظيرة الإسلام،²¹ ونهب عناصر الأمن قرية اللقبة في قضاء مصياف، وكذلك حرق البيوت بمن فيها من أطفال ونساء وشيوخ في قرية "الجوية" ومحاولة إثارة حرب أهلية بين الطوائف والعشائر.²² ويؤكد الموقعون على المذكرة أنهم لا يهتمون إخوانهم "في العرق والدين" وإنما "فريقاً سياسياً شرح نظرياته السياسية على صفحات الجرائد".²³

في المذكرة الثالثة ستكون اللهجة أقسى، إذ بعد ذكر العديد من التجاوزات بحق العلويين، يتساءل الموقعون عليها ويجيبون في آن: "أهذه هي السياسة الوطنية التي تدعونها؟ (...) كلا ليست سياستكم سياسة وطنية، ولكننا نحجم عن وصفها بنعتها الصحيح، ضناً بالمصلحة العامة، وحرصاً على سمعة البلاد التي تعملون، باتباعكم هذه السياسة الخرقاء، على تشويهها وتسويد وجهها وإفساد عنصرها الطيب البريء. (...) إن نظام سيادة الفرد الذي طالما شكت منه البلاد نُبِش من قبره ليسترد عرشه باسم الدستور".²⁴ وربما لما تقدم سوف ينبري أكرم الحوراني في إحدى جلسات المجلس النيابي 1945 قائلاً: "هناك عدا الحريات الدستورية توجد السياسة القومية المتبعة في منطقة عريضة حبيبة في جسم الوطن السوري ألا وهي منطقة العلويين. إنني منذ بدأ هذا العهد الدستوري وأنا أراقب السياسة في هذه المنطقة العريضة

¹⁵ المرجع السابق، ص 84 و 85.

¹⁶ المرجع السابق، ص 89 و 90.

¹⁷ هاشم عثمان، مرجع سابق، ص 93.

¹⁸ المرجع السابق، ص 93 و 94.

¹⁹ المرجع السابق، ص 95.

²⁰ المرجع السابق، ص 102.

²¹ المرجع السابق، ص 102.

²² المرجع السابق، ص 104.

²³ المرجع السابق، ص 106.

²⁴ المرجع السابق، ص 123.

وما كانت الأيام لتزبدني إلا استيثاقاً بأن سياسة العهود الماضية ما زالت مطبقة وبأسوأ مما كانت".²⁵ كذلك سيورد أكرم الحوراني في مذكراته عن حال العلويين واتجاهاتهم أثناء انتخابات المجلس التأسيسي في عام 1949، حيث يشير إلى الرسالة/التقرير التي وردت من محافظة اللاذقية ونشرت في جريدة البعث (العدد 248، 28/10/1949) تحت عنوان: "الإقطاعية في حماة يجب أن تهزم". تذكر هذه الرسالة أن عدداً من مرشحي حماة هم من الإقطاعيين أصحاب الأملاك الواسعة في ريف "محافظة العلويين" مما أثار مخاوف الفلاحين العلويين الفقراء "حيث السعيد السعيد من يملك حصيرة في بيته أو ينتعل خفاً". ويشير التقرير إلى "أن الجهالة والسذاجة اللتين رانتا على أذهان الفلاحين ألقتا في روعهم أن ما يحل بهم من العذاب والخسف من قبل الملاكين نتيجة لاختلافهم عنهم مذهباً"، ويكمل التقرير أن "هذا الظن الخاطئ حمل العلويين على الظن بأن كل من في البلاد عدو لهم، وأياسهم من كل عدل وإنصاف واضطربهم إلى عزلة روحية أليمة وتشاؤم كان من الصعب جداً استنصاله، وربما كان له أثر في سكوتهم على مظالم الانتداب لأنها على شرها كانت أخف عليهم وقعاً من مظالم السادة الملاكين".²⁶

لم تحظ سوريا ما بعد الاستقلال بفرصة كافية لتدعيم الفكرة الوطنية. فالإيديولوجيات الجماهيرية التي ستغدو عنواناً للحياة السياسية بعد الاحتلال الفرنسي والاستقلال، ستقلل من شأن الانتماء إلى سوريا لصالح تذويبها بما هو أوسع منها (الأمة العربية أو الإسلامية، الأممية)، بما يعني أن الكيان السوري هو كيان طارئ غير أصيل ومؤقت. الصراع السياسي الذي ستدخله القوى الحاملة لهذه الإيديولوجيات، للوصول إلى السلطة، سيجعل من هذه الأخيرة مركز الحياة السياسية في سوريا، على حساب المجتمع السوري الذي سيحضر كجمال للحشد والتجيش والتعبئة، تستثمر فيه هذه القوى. وعندما سيكتب الفشل لمن سيصل منها إلى الحكم في تحقيق وعودها في التوحد والتنمية والحرية؛ ستسفر عن وجهها كقوة تسعى إلى القبض على السلطة بأي ثمن والاستبداد بها، وهذا ما سيدفع إلى ارتداد الناس إلى خبراتهم الاجتماعية التي راكموها سابقاً على الصعيد الأهلي. على أن هذا لا يكفي وحده لتفسير الحال الطائفية التي نحيها الآن، فالطائفية كما سنرى، ستغدو صناعة النخب الحاكمة في سوريا، بهدف تفكيك مجتمعاتهم ليظهر أن لا جامع لها إلا عصا السلطة.

في مرحلة ما بعد الاستقلال سيغدو الجيش قوة فاعلة في الساحة السياسية السورية، وخصوصاً بعد قيام دولة إسرائيل، حيث سيقدم العسكر أنفسهم على أنهم الجهة التي يناط بها استعادة الحقوق والتحرير. بداية، قام الفرنسيون أثناء احتلالهم بتجنيد واسع لأبناء الأقليات في قواتهم العاملة في سوريا ولبنان، بشكل أكبر من اعتمادهم على العرب السنة. بعد الاستقلال، سيمسك بزمام الجيش مجموعة من الضباط السنة سيكون لهم دور سياسي بارز حتى عام 1963. جدير بالذكر أن قادة الانقلابات (الزعيم، الحناوي، الشيشكلي) التي ستشهدها سوريا عقب الاستقلال هم من هؤلاء، وكذلك قادة الانقلاب على الوحدة مع مصر عام 1961، حيث كان هذا الأخير بقيادة الضابط الدمشقي عبد الكريم النحلاوي.

وبعد أن كان الجيش امتيازاً لأبناء الطبقات المتوسطة والعليا من أهل المدن، سيفتح باب الجيش أمام أبناء الأقليات وأبناء الريف عموماً بعد انتشار التعليم، وسيغدو حضورهم لافتاً وكثيفاً منذ أواخر خمسينيات القرن الماضي. سيبدو هذا أثناء تشكيل اللجنة العسكرية من قبل ضباط سوريين كانوا في مصر، عام 1959، حيث أن نواة هذه اللجنة ستتشكل من ثلاثة ضباط علويين (حافظ الأسد، صلاح جديد، محمد عمران) وضباطان إسماعيليان هما عبد الكريم الجندي وأحمد المير، لتتوسع هذه اللجنة فيما بعد إلى 15 عضواً، جميعهم بعثيين، 6 منهم ضباط سنة والباقي من الأقليات، وأغلب ضباط هذه اللجنة من أصول ريفية فقيرة.²⁷ على زمن الوحدة ستبقى هذه اللجنة كامنّة بعيدة عن أي دور سياسي، لكنها ستضطلع بدور رئيسي في الانقلاب على حكم الانفصال عام 1963، إلى جانب الضباط الناصريين.

²⁵ المرجع السابق، ص 87.

²⁶ مذكرات أكرم الحوراني، مرجع إلكتروني.

²⁷ يراجع في هذا الشأن كتاب نيكولاس فان دام، الصراع على السلطة في سوريا، الطبعة الإلكترونية الأولى، 2006، ص 58.

بعد هذا ستبدأ سلسلة من الإزاحات بين حلفاء الأمس، وستكون الإزاحة الأولى من نصيب الناصريين الذين حاولوا استعادة حضورهم ودورهم في 18 تموز/يوليو 1963 عبر انقلاب سيفشل. بعد أن تستب الأمور للبعث ستنتقل دائرة الصراع إلى داخله، وستكون الطائفية أحد أهم عناوين هذا الصراع. ولأن كل طرف كان يعمل على إزاحة الطرف الآخر؛ سيدفع هذا الأمر كل طرف إلى الاستقواء بـ "أهل الثقة" الذين سيتم اختيارهم على أسس مناطقية أو طائفية أو عشائرية.

يبقى أن الاعتماد على العامل الطائفي كمفسر وحيد لهذه الصراعات والتحولت الحاصلة في هرم السلطة، كما تسعى بعض القراءات، الإسلامية على وجه الخصوص؛ غير عادل وعاجز عن الإحاطة بواقع الحال آنذاك، والمقاربات التي تعتمد مثل هذا التفسير، غالباً ما تستسلم لإغراء عوالم المؤامرة السحرية، حيث يرتب العلويون وقائع الحياة السورية كما يريدون ليصلوا إلى مرادهم، وهو السلطة في سوريا. ثمة عوامل أساسية ساهمت في وقائع الصراع آنذاك، ولعل منها العامل "الطبقي". لقد كان حزب البعث ملاذ الفئات الوسطى والفلاحين في سوريا لما حمله من وعود التنمية والعدالة الاجتماعية، واستطاعت بعض كوادره المتعلمة أن تصل إلى الجيش وبعض المراكز في الدولة. لن ترتاح النخب الاقتصادية المدنية (الدمشقية والحلبية خصوصاً) لمثل هذا الحزب الصاعد الذي يهدف إلى تقويض امتيازاتها الاقتصادية والاجتماعية، لذلك ستعمل على تحجيمه من خلال دعم خصومه، وهؤلاء لن يكونوا إلا قوى إسلامية كالإخوان المسلمين وغيرهم، لأن الساحة السياسية السورية آنذاك كانت تعج بالقوى "التقدمية" التي لا تختلف عن حزب البعث كثيراً في رؤيتها للواقع الاقتصادي والاجتماعي في سوريا.

بعد أن يطيح انقلاب 8 آذار/مارس 1963 بالحكم الانفصالي الذي أعاد الحكم إلى دمشق والدمشقيين الذين همشتهم القاهرة؛ لن يكون أهل المدن مرحبين بهذا الانقلاب، إذ شكل بالنسبة لهم تهديداً مزدوجاً، فهو من جهة قام به ضباط وحدويون ينتمون إلى تيارات عروبية اشتراكية (ناصرية وبعثية) مما يشكل تهديداً لمصالح النخب المدنية، ومن جهة أخرى يفتح إمكانية عودة الوحدة مع مصر وما يعنيه ذلك من تهमيش للمدن السورية، وخصوصاً دمشق. ولذلك ستكون إحدى ردود الفعل على هذا الانقلاب، إشاعة أنه انقلاب طائفي قام به علويون ودروز وإسماعيليون (عدس)، علماً أن الضباط الناصريين الذين شاركوا به هم في أغلبهم من "السنّة"، بينما كانت اللجنة العسكرية البعثية خليطاً من جميع المكونات في سوريا تقريباً.

سيلعب فيما بعد الصراع بين الضباط الناصريين الذين سينجح الضباط البعثيون في إقصائهم، وكذلك الصراع الذي سيحصل ضمن الدائرة البعثية ذاتها والذي سينتج عنه إقصاء أمين الحافظ في شباط/فبراير 1966؛ دوراً في إبراز العامل الطائفي كواحد من أهم العوامل المفسرة لما يجري في سوريا آنذاك.²⁸ وهو ما سيرز، على سبيل المثال، في ذلك السؤال الذي كان صاحبه شاهداً على تلك المرحلة، يتساءل مطاع الصفدي: "هل الطوائف الأقلية في سوريا هي البعثية، أم أن البعث العقلي العسكري هو الطائفي اليوم؟"²⁹

وسط هذه الحال، ستبرز جماعة الإخوان المسلمين بوصفها القوة المعارضة الوحيدة التي تستطيع أن تجابه سلطة البعثيين الجدد. بدأت المواجهات بين البعثيين والأخوان المسلمين في حمص عام 1963، حيث حاول الإخوان تصوير معركتهم على أنها تعود إلى انحراف "البعث الملحد" عن الدين، وإلى إقصاء الأكثرية المسلمة السنية واضطهادها لصالح بروز دور للأقليات يفوق حجمهم. وسيصل الشحن الطائفي إلى بانياس التي ستتطور الأمور فيها على إثر صدام

²⁸ يذكر فان دام أن العديد من الضباط العلويين الذين التحقوا بصلاح جديد أثناء صراعه مع أمين الحافظ، لم يفعلوا ذلك لاقتناعهم بمبادئ صلاح جديد أو فكره أو طموحاته؛ بل فعلوا ذلك بغاية "حفظ الذات" بعد استعمال الحافظ لغة طائفية للنيل من خصومه. الأمر ذاته فعله ضباط سنيون على الرغم من معارضتهم إنشاء كتلة طائفية في الجيش، فتصاعد الصراع دفعهم للاحتماء بـ "الجماعة" طلباً للأمان والحماية. نيكولاس فان دام، المرجع السابق، ص 74 و75.

²⁹ مطاع الصفدي، حزب البعث (مأساة المولد، مأساة النهاية)، دار الآداب، بيروت، ط1: 1964، ص 336.

وقع بين طلاب سنة وعلويين عام 1964، حيث ستجهد المعارضة الإسلامية لإعطاء هذا التصادم طابعاً طائفيًا. وساهم النظام في هذا عبر التأكيد على الطابع الطائفي للمواجهات ولكن من موقع الحكم على الطرف الإسلامي بأنه رجعي يسعى إلى الفتنة. وفي العام نفسه، سيعلم الشيخ مروان حديد عصيانه من جامع السلطان في حماة على إثر اعتقال أحد الطلاب الحمويين، فحصلت مواجهات بين الإسلاميين والبعثيين كانت الأعنف بينهما حتى ذلك الوقت.

في صراعه مع آخرين للوصول إلى السلطة والتفرد بها منذ عام 1963، سيميز حزب البعث بالمرونة في اعتماد عصبية تتلاءم مع كل محطة من محطات هذا الصراع، والتي كانت دوائرها تضيق شيئاً فشيئاً. فمن الاعتماد على العصبية القومية عندما تحالف مع الناصريين في مواجهة الانفصاليين، إلى الاعتماد على العصبية البعثية في تصفية الناصريين من أجل الاستفراد بالسلطة، ثم بعد ذلك الاعتماد على قرابات طائفية ومناطقية حين تنتقل دائرة الصراع إلى قلب البعث ذاته، لتصل إلى الاعتماد على قرابات الأهل والدائرة الضيقة من أهل الثقة على إثر الخلاف الذي سينشأ بين صلاح حديد وحافظ الأسد، وسيستمر هذا الأمر بدرجات متفاوتة بعد حسم الخلاف لصالح الأسد الذي سيكون أول رئيس من أصول علوية يحكم سوريا، ليصل إلى أوجه على إثر المواجهات بين السلطة والأخوان المسلمين في ثمانينيات القرن المنصرم.

مرت المواجهة الإسلامية مع نظام الأسد بمراحل، وكان الصدام الأول بينهما في عام 1973 على خلفية الدستور الذي سعى الأسد لتثبيته دستوراً للبلاد، والذي حذف منه الإشارة إلى دين رئيس الجمهورية. وبقي التوتر قائماً بين الطرفين حتى بعد تراجع الأسد عن ذلك وتثبيت مادة تشير صراحة إلى أن دين رئيس الجمهورية هو الإسلام. حول هذه النقطة سيواجه الأسد تشكيكاً بشريعته، فهو من أصول علوية وبعض خصومه الإسلاميين لا يعترفون بالعلويين كمسلمين. ولحل هذه المعضلة يروى أن حافظ الأسد كان وراء فتوى الإمام موسى الصدر عام 1973، بأن العلويين مسلمون ينتمون للمذهب الشيعي. في عام 1975 أسس الشيخ الحموي مروان حديد تنظيم "كتائب محمد" الذي سيكون نواة تنظيم "الطليعة المقاتلة"، إلا أنه سيعتقل ويموت في سجنه عام 1976. وفي العام ذاته سيتم استهداف شخصيات محسوبة على النظام، وسيكون نصيب العلويين من هذه الاغتيالات هو الأكبر. وبعد ثلاث سنوات ستقوم مجموعة أطلقت على نفسها اسم "المجاهدين" عبر نشرة سرية ستصدرها تحت اسم "النذير"، بتبني هذه الاغتيالات.³⁰ بدأ الصدام بين النظام والإسلاميين في عام 1979، وهو صراع سيمتد لسنوات، وسيكون له آثار لن تمحى حتى يومنا هذا.

كانت مذبحه المدفعية التي نفذها ضابط ينتمي في الوقت ذاته لحزب البعث ولتنظيم الطليعة المقاتلة التي أسسها مروان حديد؛ هي صافرة البداية لما سيمسى بأحداث الثمانينيات. يومها تمت تصفية العشرات من الطلاب الضباط في مدرسة المدفعية، معظمهم من العلويين. تزامن ذلك مع نشاط دعوي للإسلاميين عبر نشرة النذير يشير إلى أن جهادهم موجه نحو "العدو النصيري" و"الكفرة النصيريين المارقين عن ملة الإسلام"، وأنهم "يخوضون أشرف المعارك ضد الإلحاد الحاكم في سوريا"، وأن صراعهم هو "بين الأغلبية المسلمة المكبوتة والأقلية النصيرية الكافرة".³¹

أعلنت جماعة الإخوان المسلمين عدم مسؤوليتها عن هذه المذبحة، ونفت أية صلة بينها وبين تنظيم الطليعة المقاتلة، كرد على اتهامات النظام لها أنها وراء عمليات القتل ذات الصبغة الطائفية أو تلك التي طالت كوادر بعثية في النظام. وفي الوقت الذي سيسعى النظام إلى تأكيد "تقدميته" وعروبيته عبر اتهام الإسلاميين بالطائفية والرجعية؛ كان يقوم أيضاً بتعبئة العلويين أولاً وباقي الأقليات عبر تخويفهم من البعيع الإسلامي القادم لالتهامهم، مستعيناً بكل ما يوفره الإسلاميون له من أدبيات ووقائع طائفية. وقد مرّ هذا الصراع بمحطات مميزة، لعل أبرزها تدمير مدينة حماة عام 1982، حيث سيقدر عدد الضحايا بما يزيد عن العشرين ألفاً.

³⁰ نيكولاس فان دام، مرجع سابق، ص 129.

³¹ المرجع السابق، ص 130.

ومع أن الخصم الرئيسي للنظام، والذي شكل تهديداً جدياً بالنسبة له، هم الإسلاميون؛ فإن دورة العنف التي ستمارس من قبله ستطال المجتمع السوري بكليته. لقد تخطى هذا العنف غايات تثبيت السلطة والقضاء على حركة التمرد الإسلامي، فطال كل مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بهدف إعادة تشكيل المجتمع السوري بما يضمن تسوية الأرض أمام بقاء السلطة إلى الأبد.³² تشكيلات عسكرية معينة كسرايا الدفاع التابعة لرفعت الأسد، بالإضافة إلى قوى الأمن هي من سيلعب دوراً رئيسياً في القضاء على التمرد الإسلامي، ومعلوم أن معظم المنضوين في سرايا الدفاع من العلويين، ونسبة كبيرة من العناصر الأمنية منهم أيضاً، وهو ما سيظهر وكأن النظام يعتمد على فئات اجتماعية بعينها لقمع فئات أخرى، وهذا سيؤدي إلى تكسير مرتبة الدولة لتبدو وكأنها جهاز قائم على القمع والإكراه ومستوى عليه من قبل جماعة أهلية، هم العلويون.

فكرة "الشعب" لن تكون في منأى أيضاً، إذ ستتهز لصالح رؤية سلطوية ترى في السوريين مجموعات تحكمها طبائع خاصة، تتجاوز ولكنها عاجزة عن التفاعل ذاتياً، تحتاج إلى هيئة خارجية عنها، تضبط إيقاعها وتنظم مصالح أفرادها وجماعاتها، وهي السلطة التي تحقق الأمن والأمان للسوريين، وبمجرد زوالها ستكون سوريا ساحة حرب يخوضها الجميع ضد الجميع، هذا إن بقيت سوريا أصلاً!

نهاية عهد... عهد متجدد

لن تشكل ولاية بشار الأسد قطيعة مع العهد السابق، رغم ما جاء به خطاب القسم من وعود الانفتاح والإصلاح والتجديد. فالنظام بقي هو النظام مع تغييرات لا تطال الجوهر الأمني للنظام. كان هذا واضحاً في ردة الفعل العنيفة، بعد مضي عام على تولي بشار الأسد، على ما سمي بـ "ربيع دمشق". حمل الرئيس الجديد وعوداً كثيرة بالتغيير الذي سيطل جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ إلا أن مسلسل التراجعات عن هذه الوعود لن يتأخر بالظهور، وبججج مختلفة ليست حجة الأولويات إلا واحدة منها. على سبيل المثال، ستراجع أولوية السياسي وما ارتبط به من تفاصيل تتعلق بقانون للأحزاب وإطلاق حياة سياسية في البلد، لصالح الاقتصادي بذريعة أن المواطن لا يهتم الآن بحرية التعبير بقدر اهتمامه بلقمة عيشه، بل هو غير مؤهل أصلاً لينتقل إلى الديمقراطية بمرسوم رئاسي، إنه يحتاج إلى تربية، وهذه مهمة النظام بالطبع! إلا أن هذا الاقتصادي لن يلبث أن يتراجع هو ذاته لصالح أولوية أخرى ستحل مكانه، وهي أولوية الأمن. الذريعة الآن ستكون حاضرة عبر ما يجري في المنطقة من تغييرات وإرهاب ومؤامرات تحاك للنيل من موقف النظام وثوابته التي ينبغي أن تكون ثوابت كل سوري!

سينشغل النظام بما يجري خارج الحدود، وخصوصاً أن المنطقة كانت حافلة بالأحداث التي سيكون تأثيرها كبيراً على "الاستقرار" الذي ميز الشرق لعقود خلت. فمن أحداث 11 أيلول/سبتمبر الموجهة للولايات المتحدة التي ستعلن، كردٍ عليها، حربها على الإرهاب وتغيير الأنظمة الداعمة له، إلى احتلال العراق 2003 وإسقاط نظام صدام حسين، ثم اغتيال الحريري 2005 وخروج القوات السورية في العام ذاته من لبنان، وممارسة الضغوط على النظام السوري عبر اتهامه بالضلوع في عملية الاغتيال هذه، لتأتي بعد ذلك حرب تموز/يوليو 2006، ثم العدوان على غزة 2009، وأخيراً ثورات الربيع العربي التي بدأت في تونس 2010، وامتدت لتشمل كلاً من مصر وليبيا واليمن والبحرين، وصولاً إلى سوريا.

إن الحقيقة التي أتت بها ثورات الربيع العربي هي أن ساعة هذه الأنظمة قد حانت، وأنها فقدت شرعيتها التاريخية والسياسية وأن الإعلان عن موتها قد تأخر بسبب الطوارئ التي حصنت هذه الأنظمة بالمخابرات والسجون. بل لعل هذه الأنظمة عاشت أكثر من المقدر لها، وكان لها أن تزول مع هزيمة حزيران/يونيو التي شكلت هزيمة لإيديولوجيتها

³² حول هذه النقطة يراجع ياسين الحاج صالح، السير على قدم واحدة، دار الآداب، بيروت، ط: 1، 2012.

العسكرية المحاربة التي وعدت بالكثير. هزيمة حزيران/يونيو كانت بداية التآكل، العنف هو الذي أطال بعمر هذه الأنظمة، ليكون سقوط نظام صدام حسين 2003 هو بداية انفراط العقد.

بالنسبة للنظام السوري في طبيعته الجديدة سينشغل بالخارج وما ينشأ به من متغيرات، لسان حاله كان يقول إن الداخل ممسوك، والخطر قد يأتي من الخارج. في مقابلته الأخيرة قبل الثورة وبعد سقوط مبارك، مع وال ستريت جورنال الأمريكية، يؤكد الأسد بثقة واضحة، أن سوريا لن تشهد احتجاجات مثل التي شهدتها تونس ومصر؛ وذلك لأن النظام السوري "شديد الالتصاق بما يؤمن به الشعب السوري"، في إشارة إلى كون النظام "ممانع" حيال الغرب وإسرائيل. ولا ينسى أن يقرر في المقابلة ذاتها أن السوريين ليسوا مؤهلين للديمقراطية، وينبغي عليهم أن ينتظروا "الجيل المقبل لجلب هذا الإصلاح"، وبكلمة أخرى: النظام باقٍ.

كان من الطبيعي أن تقوم الثورة أمام هذا الإقصاء للناس عن شؤون حياتهم وتقرير مصيرهم. إضافة، إلى ذلك التراجع في مستوى المعيشة الذي ارتبط بسياسات اقتصادية أرهقت الناس ومركزت الثروة في أيدي قلة قليلة، أبرزهم سيكونون من أقرباء الأسد. وفي مواجهة هذه الثورة، التي فاجأت النظام بالفعل، لم يكن أمام هذا الأخير إلا الرجوع إلى غرائزه الأصلية، العنف والتخوين والوعود بتغييرات لن تمس جوهر السلطة وأبديتها. مع بدء أزمة الثمانينيات بالإضافة إلى العنف، سيعتمد النظام آنذاك آلية لتخوين خصومه، على سبيل المثال، سيرد على لسان وزير الداخلية آنذاك: "لقد تحرك هؤلاء بعد اتفاقية سيناء مباشرة وتصاعدت أعمالهم الإجرامية بعد زيارة السادات للقدس ثم بعد توقيع اتفاقيات الذل والعار مع العدو الصهيوني"³³، ومن ناحية أخرى لجأ النظام آنذاك إلى إطلاق بعض الوعود، كالشروع في محاربة الفساد، بقصد إشغال الناس بهذه الوعود وسحب البساط من تحت أقدام خصومه. لن يختلف خطاب النظام بعد 32 سنة، عندما انتفض السوريون في 2011، فهؤلاء لن يحضروا في خطابه إلا بوصفهم عملاء ومندسين وسلفيين ويتبعون أجندة خارجية تهدف للنيل من صمود سوريا ونظامها، ومن ناحية أخرى قام برفع رواتب الموظفين وأطلق الوعود بحزمة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي هي في طريقها إلى السوريين. النظام، كان ولا يزال، أساس الأزمة الوطنية التي تعصف بالبلاد.

عدو جدك ما يودك!

أثناء الإعداد لهذه المادة وقع في يدي مقال لا يخلو من الطرافة، مع أن صاحبه يتكلم بكل جدية؛ منشور في عام 2005 بعنوان "دولة علوية بضمانات دولية"، في موقع "الناقد" الحريص على تناول الدين (الإسلام خصوصاً) والمتدينين بروح نضالية عدائية واضحة. كاتب المقال الدكتور نواف خليل معللاً³⁴ مناسبة المقال كما يبدو هو النيل من "إعلان دمشق" 2005، والذي يرى الكاتب أن روحه "طالبانية سنية عروبية"، ولذلك لن يتورع عن تسميته تارة بإعلان قندهار، وتارة بإعلان السنة العرب السوريين أو إعلان طالبان السوري!

يذهب الكاتب أن الإخوان المسلمين وحزب رياض الترك هم وراء هذا الإعلان، وأنهم يضعون البرامج "عن شكل الإمارة الإسلامية القادمة"، وأنه بعد هذا الإعلان بدأ الإخوان المسلمون "يكبرون باسم الله ويدعون لقتل العلويين وذبحهم". العلوي "الذي لم يكن يوماً مستفيداً من النظام بات يحتاج لفحص دمه ليثبت أنه وطني". مع أن هذه السلطة "يتقاسمها العلوي الفاسد مع السني الفاسد". وأمام هذا الوضع يقرر الكاتب أنه لم يعد هناك من سبيل "إلا تنمية الصوت المنادي بالاستقلال عن سوريا والعيش في دولة مستقلة. لقد كان لأهلنا دولة وهي: دولة العلويين المستقلة، نريد أن نعود إليها" فهي "الضمان الوحيد أمامنا لنحفظ دماء أطفالنا وأهلنا"، ولهذا يجب على "المثقفين العلويين أخذ

³³ نيكولاس فان دام، مرجع سابق، ص 132.

³⁴ www.annaqed.com/ar/content/show.aspx?aid=15808

الموضوع بجدية" و"إثارة الموضوع على كافة المستويات"، وتوصيله "إلى الولايات والاتحاد الأوروبي وإلى الأمم المتحدة، مع الثبوتيات المتوفرة، مع التركيز على أن العلويين هم علمانيو الاتجاه يندبون العنف ولا علاقة لهم بالعنف والدم الذي سبّله الإخوان والنظام في السبعينيات والثمانينيات". فالعلويون "أصبحوا بحاجة لحماية دولية".

ولا يغفل الكاتب عن مخاطبة "الأفراد" من علمانيي السنة، بأن دافع هذا النداء هو "الاضطرار لحماية أنفسنا وليس لأننا نحب الانعزال، وعندما يثبت لنا في المستقبل أن خطاب جيراننا الزرقاويين السوريين في دولتهم الخاصة بهم سيتغير، عندها سنفكر بشكل آخر في دولتنا العلمانية، وفيما إذا كنا نريد نمطاً آخر للعلاقة معهم".

أعتقد أن هذا النص على طرفته، يصلح لأن يكون مدخلاً لموضوعنا، على الرغم من أنه يصدر عن تفكير مضطرب، على أقل تقدير.

أول ما يلفت النظر هنا أن النص مكتوب عام 2005 تعليقاً على إعلان دمشق الذي صدر في العام ذاته، ومعلوم أن هذا العام شهد بعض الضغوط على النظام خصوصاً بعد اغتيال رفيق الحريري، إلا أن النظام كان قوياً في الداخل، بينما المعارضة السورية كانت منهكة بسبب الملاحقات والاعتقالات التي طالت كوادرها أثناء "ربيع دمشق". لم يكن ثمة ما يهدد النظام داخلياً، بل إن التهديد كان من خارجه، من قبل "الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة"، الذين يطالب الكاتب بحمايتهم للعلويين.

في الوقت الذي استطاع النظام تعبئة قطاعات واسعة من السوريين وراءه، عبر دعايته بأن سوريا مستهدفة عبر استهدافه. آنذاك لم يكن ثمة خصومة بين كثير من السوريين ورئيسهم، بل كانوا متأثرين بمواقفه المعلنة اتجاه إسرائيل والمقاومة وموقفه من احتلال العراق وغير ذلك. إذاً من أين للكاتب كل هذا الخوف؟ أعتقد أن ما صدر عن الكاتب من تهويمات، كان عن مخيلة غير سوية وطائفية. ربما نستطيع أن ندخل من خلال هذا النص إلى بعض المخاوف التي تميز العلويين الذين يتكلم الكاتب باسمهم. ربما كانت هذه المخاوف ناتجة عن قراءة سياسية اعتمدت عند بعض المتابعين، ومضمونها: إن النظام لن يخرج من هذه الأزمة كما كان على أقل تقدير، وإنه غالباً سيتم إسقاطه، وبالتالي سيعود الإخوان المسلمون ويحكمون البلاد والعباد وينتقمون من العلويين الذين سيحسبون على النظام.

يشعر الكثير من العلويين أن النظام نظامهم، ليس لأنهم يشاركونه الحكم، ولا لأنهم مستفيدون منه، فنسب البطالة والفقر، بل وكذلك المعتقلين على خلفية معارضة النظام، في بيئاتهم لا تقل عن تلك الموجودة في أية بيئة سورية أخرى. النظام نظامهم، بمعنى أنه حاميمهم. هذه القناعة هي صناعة اشغل عليها النظام جيداً، وخصوصاً بعد الثمانينيات، وساعده في ذلك الاستهداف الذي كان من نصيب أبنائهم من قبل خصوم النظام من الإسلاميين. لسان حال النظام يخاطبهم: لولاي، ماذا فعلوا بكم؟

الآلية التي سيعتمدها النظام في إلحاق العلويين به، ربما لا تختلف كثيراً عن الآلية التي سيلجأ إليها عندما أحال سوريا إلى "سوريا الأسد". ربما الفارق الذي يمكن أن يلتقط هنا، هو في نجاحه إلى حد لا بأس به، في إقناع أكثرية العلويين أنه حامي حماهم. لقد عمل النظام على مسح أي هامش اجتماعي مستقل عند العلويين، وكرس نفسه ممثلاً وحيداً لهم لا يسمح بأي هامش مستقل، ديني أو اجتماعي أو اقتصادي أو سياسي. وسيعمل النظام عبر نخبه في تلك البيئة، على تكريس مجموعة من القيم والرموز التي تعنى بصناعة ذاتية علوية متميزة، تستحضر عناصرها من ماضٍ يتم تضخيمه وتغذيته بتراجيديا ليس فيها إلا الويلات والمظالم، ومن حاضر ينعمون فيه بالأمن والأمان. الذاتية المطلقة غير معنية بالتاريخ الذي يتحول إلى أسطورة تروي قصة الوجود والآلام والانتصارات على آخرين يشكلون تهديداً حقيقياً لهذا الوجود، ومسبباً أصيلاً للآلام. يبدو الماضي البعيد احتمالاً رهنأ ووقائعه عصية على التغيير، فالأعداء الكارهون هم أنفسهم فكيف نطمئن لهم؟

لم ينجح النظام فقط بإقناع العلويين بأنه يحميهم من الغول الإسلامي؛ بل يبدو أنه فعل ذلك أيضاً مع باقي الأقليات، ومع علمانيين. ولكن بالنسبة للعلويين، والأقليات، ستأخذ هذه الأمور طابعاً أكثر غرائزية، يؤسس مخاوفه على اعتبارات عقائدية تقبع في صلبها رواية تسرد الظلم الذي تعرضوا له عبر تاريخهم، فقط لكونهم علويين أو مسيحيين أو دروزاً مثلاً. هذه الرواية ضرورية يصنعها الناس ولكنها بعد حين تقوم هي بصناعتهم عندما سترتقي إلى مرتبة الهوية التي تؤمن تماسك الجماعة. بالنسبة لبعض العلمانيين، نستطيع أن نفسر موقفهم الداعم للنظام أو صمتهم عن ممارساته، أو حتى الاكتفاء بتصعيد زلات الثورة، ليس من باب النقد الواجب لها، بل من باب نزع أية قيمة إيجابية عنها؛ نفس ذلك بارتباطهم بالنظام، ليس بالضرورة بالمعنى النفعي المباشر، وإنما عبر رؤية احتقارية للمجتمع، لطالما سعوا لعقلنتها، ترى أن المجتمع مستودع للخراب واللاعقلانية وأن عصا السلطة هي من يلجمه.

لم تغب الطائفية عن بعض الأوساط العلمانية القادمة من أصول أقلوية، بحيث تغدو الحداثة امتيازاً طائفيًا. بمعنى، أن ما وهبته الطبيعة لابن الأقليات لا يمكن للأكثري تحصيله إلا بالثقافة، أي ببذل الجهد. وغالباً ما يحضر هنا مثال المرأة، فالاختلاط بين الجنسين متاح في مجتمعات الأقلية، ومشكلة الحجاب غير موجودة، والمرأة أكثر قدرة على الاختيار والحركة. ما يكتسبه الأكثري بالثقافة على هذا الصعيد، يكسبه ابن الأقلية بالولادة. ولهذا يتشكك أهل التقدمية المتطيفة بادعاءات نخب تنتمي للأكثرية، حين تنادي هذه الأخيرة بالدفاع عن الحريات الاجتماعية، ويحكمون بأنهم معرضون في أي وقت للنكوص إلى أصولهم، "طبيعتهم" المتخلفة والمنغلقة. لا يفلت بعض المثقفين من أبناء الأكثرية من هذه اللعبة التي تتستر بالثقافة لكي تظهر أنها تنطق عن حقيقة واقعة لا عن نزوع طائفي. يظهر هذا عند التشكك بالأصوات التي تخرج من بعض النخب المنحدرة من "الأقليات"، منادية بالحرية والديمقراطية. فعند المحك الكبير، يعود هذا الأقلوي إلى هواجسه ومخاوفه، لينتهي غالباً، بشكل مباشر أو غير مباشر، في حزن الاستبداد.³⁵ إن أسطورة الأصول الثابتة، والمستمرة، للذات وللآخر، ركيزة أساسية للتفكير الطائفي. ولا بد من توجيه النقد لهذا التصور عندما يصل إلى أحكام مطلقة، إلا أن إشاحة النظر بالمطلق عن التأثير الذي يمكن أن تلعبه الأصول الاجتماعية للإنسان، في رسم بعض خياراته، أيضاً يحتاج إلى النقد.

وبعودة أخيرة لمقال الدكتور معلا، لا بد من ذكر أنه حينها يغرد خارج سرب أكثرية العلويين، مع التأكيد أن نسبة منهم كانت تشاطره الرأي حيال الآخرين، السُّنة خاصة، حتى بدون وجود مناسبة كتلك التي لجأ إليها الكاتب: إعلان دمشق. العلويون في ذلك الوقت، لم يتمايزوا عن غيرهم من السوريين في قلقهم من زوال النظام، ولم تطرح آنذاك أية سيرة تؤكد مثل هذا. فالتهديد للنظام كان قادماً من وراء الحدود، وهو ما تماثلت قطاعات واسعة من السوريين، ومنهم معارضون، في رفضه، بسبب الحساسية السورية آنذاك اتجاه هذا الخارج وتركز الخصومة للنظام في قطاعات ضيقة من السوريين، وأيضاً بسبب تجربة العراق التي كانت لا تزال ماثلة أمام الأعين. حال الخوف عند العلويين، بعد اطمئنان امتد حتى عقود خلت، ستصل إلى أقصاها بعد قيام الثورة.

بعد أن استتبت الأمور للنظام بعد الثمانينيات، غدا الحديث الصريح حول الطائفية من الممنوعات. جيل الآباء الذي كان شاهداً سيلوذ بالصمت بسبب رهاب السلطة، والأجيال اللاحقة ستكبر بعيدة عن معرفة تاريخ سوريا القريب، بل إنها ستلقت أن تاريخ سوريا يبدأ عام 1970، قبل ذلك لا يوجد ما يستحق الذكر. ومع ذلك ثمة تفاصيل سيصطدم بها السوري خلال حياته، سواء في الجامعة أو الجيش أو غير ذلك، ستجعله يصل إلى أن ثمة تمايزات بين فئات اجتماعية يتكون منها مجتمعه السوري. خصوصاً وأن علويين في مرحلة الطمأنينة، كانوا يصدحون بعلويتهم، بينما لم يكن يفعل

³⁵ سبق لإياد العبد الله أن نشر مقالاً يرصد هذه الحالات، في صحيفة *الحياة* بعنوان "طوائف تقدمية.. وأخرى تقدمية أيضاً". يمكن الاطلاع عليه على الرابط:

www.alsafahat.net/blog/?p=19523

السني ذلك، وربما لم يكن ذلك هاجسه، ما كان يهتم لإبرازه في هذه الحال، هو هويته الإسلامية. وهذا النزوع إلى المماهة بين السنة والإسلام أصيل عند السنيين عموماً.

لقد تماهى الإسلام السني مع تاريخ الإسلام ككل، بينما تمايز الإسلام الشيعي عن هذا "الكل" مستبعداً شخصيات أساسية ومؤسسة في مرحلة الإسلام الباكر، أما الأقليات داخل الفضاء الإسلامي، فقد كان تمايزها أكثر حدة، فهي لم تكتف باستبعاد شخصيات أساسية ومؤسسة للمنظومة الإسلامية؛ بل قربت شخصيات وقيماً إشكالية في التاريخ الإسلامي وبجلتها، وأعطتها دوراً تأسيسياً ومقدساً في التاريخ الذي اعتمدته عن الإسلام. يظهر هذا الأمر في سياق الثورة السورية واضحاً وجلياً، إذ حتى السنوات الثلاث الأولى منها، كان نادراً ما يجري الكلام عن معارض سني، وإن كان هذا الأمر سيتغير لاحقاً بعد صعود التيارات الإسلامية الجهادية وهيمنتها، وهي التي تسعى إلى إبراز المضمون السني على ما عداه، مع التشديد على أنه هو الإسلام.

من ناحية أخرى، غالباً ما ينسب المعارض المنحدر من أقلية إليها، حتى لو كان يُعرّف نفسه على نحو آخر، فيغدو علوياً أو إسماعيلياً أو درزياً أو شيعياً. حتى مناهضي الثورة، سواء أكانوا من الأقليات أو الأكثرية أو علمانيين، عندما يشيرون إلى الثورة في سياق اتهامها بالطائفية، يذهبون إلى أن من يقوم بها هم إسلاميون لا سنيون. وهو ما قد يشير إلى اعتراف عام بهذه المماهة بين السنة والإسلام. وفي الوقت ذاته يشير إلى استبطان فكرة أن الموقف الطبيعي لدي السنيين، في هذه الثورة هو المعارضة، بينما موقف باقي الأقليات هو أن يكونوا خارج صف المعارضة على أقل تقدير. وفي حال العلويين أن يكونوا في صف النظام. لذلك تتشدد السنية الثائرة اتجاه سنيين آخرين يقفون مع النظام، حيث تطلق عليهم نعت الخيانة، لأنهم غادروا الموقع الذي يجب أن يكونوا فيه، والتحقوا بنقيضه. ذات الآلية موجودة اتجاه معارضين قادمين من بيئات موالية.

هل نحن أمام انعطافة سنية تتراجع فيها عن هذه العمومية التي كان قوامها مماهة الذات مع العام والكي الإسلامي، ومع الأمة الإسلامية، لتصبح مجرد جزء من كل يتصارع مع باقي الأجزاء؟ يبدو أن هذا ما تسعى إليه الحركات الإسلامية والجهادية في زمننا هذا، وهو ما لم تنجح به. تكلمنا في بداية بحثنا عن تلك العمومية التي حاول أن يبينها الإسلام النخبوي السني، مترفعاً عن كل التناقضات والتمايزات "الداخلية" التي حفل بها تاريخ الإسلام، لصالح بناء ذاتية حضارية في مواجهة الغرب الذي سيحال مع حادثته إلى أصوله المسيحية، أما الآن، نجد خطأً إيديولوجياً سنياً يجتهد في بناء ذاتية مشغولة بالصراع مع عناصر أخرى محسوبة على الفضاء والاجتماع الإسلامي. في صراع كهذا لا بد أن تتقدم العناصر التي تميز السنة على العناصر التي تفيد في بناء عمومية تسمح بالتماهي مع الأمة ككل. هذا الاجتهاد ليس قديماً بكل حال، بدأ بالتبلور مع احتلال العراق من قبل الأمريكان ودخول إيران عبره إلى المنطقة لتتحول إلى قوة إقليمية مقلقة لخصومها، السعودية على رأسهم.

العلويون، الثورة، الجهاد

قامت الثورة السورية، ونزل الناس إلى الشارع يهتفون بوحدة الشعب السوري، المضامين السياسية لهذا الهتاف تحيل إلى أن جميع السوريين شعب واحد، ثواراً وموالاة. إلا أنه احتمال تفسيراً آخر أيضاً، مفاده أن الشعب السوري بجميع طوائفه ومكوناته هو شعب واحد. كان ذلك رداً على إعلام السلطة الذي أخذ يصور الحراك على أنه حراك إسلامي سلفي، يهدد السلم الأهلي والوحدة الوطنية، بالإضافة إلى سعي نخبة الأهلوية من وراء الكواليس لإثارة العلويين الذين ستصلهم الرسالة على الشكل التالي: أنتم المستهدفون! وهو ما سيدفع بعضهم إلى ردات فعل غرائزية سيغدو معها خيار شمشون هو الخيار الوحيد: القتال حتى النهاية.

سيحضر عند هؤلاء، دفعة واحدة، كل ما راكموه خلال عقود من مراحل الظلم التي عاشوها سابقاً، والتي يرتب الآخرون لاستعادتها الآن تحت مسمى "الثورة"، وبالطبع ذاكرة الثمانينيات القريبة ستكون حاضرة أيضاً. حتى أن بعضهم لن يتورع عن استحضار بعض الأساطير الدينية ليضفي نوعاً من القيامية والملحمية على ما يجري، كتلك الرواية المنسوبة إلى الجفر، وهو غالباً كتاب لا وجود له لا سيما وأنهم لا يعترفون بهذا الكتاب الذي يحمل نفس الاسم وبياع في المكتبات. وهي رواية تجد من ينصت لها من بين العلويين، وملخصها أن عائلة علوية ستصل إلى حكم سوريا وستبقى في الحكم أربعين عاماً ستنتهي بحرب ضد العلويين، حيث ستسيل الدماء في الأرض، ثم يظهر بعد ذلك المهدي المنتظر الذي سيملاً الدنيا عدلاً بعد أن ملئت جوراً.

إن التداول العام في سير وحوادث طائفية حصلت هنا وهناك لن يتأخر، وكذلك الأمر بالنسبة لبعض الصدمات في مناطق الاحتكاك الطائفي، بانياس وحمص بالدرجة الأولى. في بداية الثورة، سوف ينتشر فيديو البيضا، القرية التابعة لمدينة بانياس والتي استجاب أهلها للثورة وخرجوا بمظاهرات ضد النظام. يظهر في الفيديو عناصر أمن وهم يضرئون شباناً من القرية بوحشية، بعد ذلك ستنتشر العديد من الروايات حول أن عناصر الأمن جابوا بمعتملي البيضا عدة قرى علوية، وأن الناس أساءت لهم هناك. وعند العلويين، كان لمقتل العميد التلاوي مع أطفال كانوا معه، في حمص، وبطريقة وحشية، ثم مقتل نضال جنود بعد ذلك بأيام، ولاحقاً حادثة جسر الشغور حيث تم اقتحام أحد فروع الأمن من قبل مسلحين محليين، وما تسرب عن هذا من فيديوهات وروايات؛ من الحوادث المؤثرة التي نُفخ فيها كثيراً وُبني عليها الكثير. وكذلك كان لتصدر الشيخ العرعور للشاشات، وهو المرتبط في الأذهان بعدائته للشريعة عبر مناظراته التلفزيونية معهم أو برامجه عنهم في بعض القنوات، كقناة صفا التي لن تتأخر كثيراً لترفع شعار "الدم السني واحد". ثم لاحقاً، بعد عسكرة الثورة واتخاذ أغلب الكتائب أسماء ذات بعد إسلامي، وبعضها يحمل حساسية طائفية معينة، وازدياد أعداد القتلى بين أبنائهم، وانتشار الحكايات عن الخطف والاستهداف لهم والاعتصام لبنايتهم. ذلك كلّه سيعزز موقفهم الأولي الداعم للنظام، وسيزيد من تصلب نفوسهم. ومن الجدير بالذكر أن هذه الحكايات وبعض الحوادث أيضاً، دفعت بعض العلويين ممن وقفوا على الحياد، أو كان لهم موقف أكثر ليونة وينادي بالمصالحة؛ إلى التعامل مع ميليشيات الشبيحة وكأنها أمر واقع، بل ومرغوب في بعض الأحيان عندما تدور الدوائر ويتصدر الخوف.

حاول الناشطون في الثورة في البداية عدم حرف الأمور نحو هذه الوجهة، عبر شعاراتهم وتسمية جمعة باسم "صالح العلي"³⁶، واندفع ناشطون ومثقفون من أصول علوية إلى توقيع بيانات يتبرؤون فيها من النظام وفعائله، ويعلمون انتماءهم لثورة الشعب السوري. إلا أن الوقائع التي ستترتب على عنف النظام المتصاعد اتجاه الثورة، وعدم تورّعه عن استخدام مدنيين "شبيحة" ينتمي قسم منهم للعلويين، وما سيرتبط بهم فيما بعد من مجازر في عدة مناطق؛ سيكون لها سلطة الحسم في تضخيم النزعة السنية عند كثيرين، وهي نزعة ستعرف نفسها بداية عبر الإشارة إلى أعدائها، النظام والعلويين. بعد عسكرة الثورة، سيعجز الجيش الحر عن حصر العمل العسكري به، وسيغدو عنواناً عاماً تنضوي تحته كتائب لا صلة بينها، مما أتاح لجهاديين أن يتسللوا إليه بداية، وأن يعملوا وينشطوا تحت مظلته، لكنهم لاحقاً سيصبحون الفصيل الأبرز فيه مع تنامي النزعة إلى اعتبار سنيين، أن هذه الثورة ثورتهم، في وجه النظام "النصيري".

إن مسار أسلمة الثورة المتصاعد سيترافق مع تراجع في الشعارات الأولى للثورة والتي كانت تركز على تفكيك الاستبداد وبناء دولة ديمقراطية مدنية، ليغدو الأمر في بعض الأحيان وكأنه صراع هويات، ثورة سنية ضد نظام نصيري. يوجد مثل هذا في الأدبيات والبيانات الجهادية، التي تختفي منها أية حساسية اتجاه الاستبداد، ليحل محلها حساسية عالية اتجاه "النظام النصيري" وعموم "النصيريين".

وإذا كانت أول قوة عسكرية سلفية بارزة قد تشكلت بعد مضي ثمانية أشهر من الثورة، وأقصد "لواء صقور الشام"؛ فثمة عدد من السلفيين السوريين كانوا مواكبين لها منذ اللحظة الأولى، وربما كان أبو بصير الطرطوسي من أبرزهم.

³⁶ هذه التسمية أثارت بعض البلبلّة في أوساط المحتجين على نظام الأسد، فقد رفضها بعضهم واعتمد اسماً آخر لهذه الجمعة.

يذهب أبو بصير إلى أن هذا النظام لا تنفع معه إلا القوة، ولذلك فهو لن يتأخر في الدعوة إلى استبدال شعار "الموت ولا المذلة"، بشعار "الجهاد ولا المذلة" و"الشهادة ولا المذلة"³⁷، وعلى الرغم من إقراره بأن السلمية لها فوائدها في بعض الأحوال؛ فإنه وأمام الجهاد الذي هو سنة من سنن الله فرضها على عباده، يستنكر أن يسير الثائرون على خطى "غاندي الوثني"³⁸ مؤكداً أن سنن الله هي الغالبة: "أرادوها سلمية غاندية وبأي الله إلا أن تكون جهاداً في سبيله".

من جهة أخرى، كان للعلويين نصيب كبير من اهتمام أبي بصير حيث سيعيد تأكيد ما كان قد قرره بشأنهم في مؤلفاته وبياناته قبل الثورة.³⁹ يفرق أبو بصير بين "الشيعنة الروافض والنصيرية" ويرى أن الشيعة كطائفة هي "طائفة شرك وزندقة وردة.. هذا حكم عام.. بينما تكفير المعين الواحد منهم بعينه.. مرده إلى مدى ثبوت شروط التكفير بحقه، وانتفاء موانعه عنه (...)، أما النصيرية فهي طائفة كفر وشرك وزندقة وردة.. كطائفة وكأعيان معاً.. لا يشك في كفرهم ومروقهم من الدين، ومن جماعة المسلمين... إلا كافر مكذب مثلهم"⁴⁰.

ولهذا يرى الطرطوسي أن "من أهداف الثورة تحرير الشباب النصيري" من "العقائد والطقوس الباطنية الضالة لطائفتهم، ومن خرافاتها"، لا سيما أن بعض الشباب "المثقف" من العلويين يريدون هذا، لكن "إرهاب شيوخ الطائفة" يقف حائلاً، ولهذا يقف هؤلاء الشيوخ من الثورة موقفاً "يتسم بالرفض والعداوة، والبغضاء"⁴¹. سيغضب أبي بصير لتسمية الجمعة الموافقة لـ 2011/6/17 بجمعة "صالح العلي"، وسيدفعه هذا للنيل من هذا الأخير بوصفه خرافة عمد النظام إلى خلقها لأنه يعاني من فقدان للشرعية وأزمة وطنية، بينما لا يذكر التاريخ والمؤرخون المستقلون (دون أن يذكر أيًا منهم) له معركة ضد الاحتلال الفرنسي، أما شهادة معاصريه (ويذكر لنا منهم جده!) فتتص على أنه: "كان سكيراً، أنانياً، يبيع ما يصله من سلاح الثورة في السوق السوداء لجيبه الخاص، ومصالحته الشخصية"، ولهذا سيحضر صالح العلي بوصفه "الزنديق السكير" أو "النصيري السكير"⁴².

وحين الكلام عن معارضين من العلويين، لا ينفي أبو بصير وجودهم، ولكنه يرى أن دورهم حاضر فقط في "الخلاف على تقسيم الكعكة" التي اسمها سوريا، والغنائم المنهوبة من دم الشعب السوري"، لهذا فهو لا يجد ممثلاً لهم سوى رفعت الأسد.⁴³ ولهذا سيعتد أبو بصير على الشيخ عدنان العرعور عندما يتكلم عن "الشرفاء النصيريين" ويطالبه وغيره بأن "لا يعطوا شهادة حسن سلوك للقتلة المجرمين"⁴⁴. ولم يغب العلمانيون السوريون عن ناظري أبي بصير أيضاً، فرداً على سؤال: "من هو العلماني؟" يجيب: "أيما امرئ يُغيب في خطابه وبرنامجه عقيدة الولاء والبراء في الله، وعقيدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعقيدة الحكم بما أنزل الله، والتحاكم إلى شرعه.. فاعلموا أنه علمانيٌ جلد.. وإن كان من

³⁷ دفتر الثورة والثوار، أبو بصير الطرطوسي، الجزء الأول، ص226. موجود على الرابط:

www.abubaseer.bizland.com/books/read/b%2040.pdf

³⁸ المصدر السابق، ص261.

³⁹ يُنظر على سبيل المثال: ملاحظات وتعليقات على "بيان حول اتصالات النظام السوري مع بعض الإسلاميين" للشيخ سرور، عبد المنعم مصطفى حليلة (أبو بصير الطرطوسي)، 1997/5/28. موجود على الرابط:

www.abubaseer.bizland.com/articles/read/a7.doc

وكذلك: بيان إلى بشار الأسد والطائفة النصيرية خاصة، والعالم الإسلامي بعامته حول الأوضاع المستجدة في سوريا، أبو بصير الطرطوسي، 2000/6/17. على الرابط:

www.abubaseer.bizland.com/articles/read/a8.doc

⁴⁰ دفتر الثورة والثوار، مرجع سابق، ص322 و323.

⁴¹ المصدر السابق، ص161 و162.

⁴² المصدر السابق، ص153 و154 و219.

⁴³ المصدر السابق، ص223.

⁴⁴ المصدر السابق، ص331.

المعممين والمتمشيخين.. وزعم بلسانه -ألف مرة- أنه من المسلمين أو أنه ينتمي إلى التيار الإسلامي.. فهو كاذب كاذب.. فاحذروه"⁴⁵.

وتزداد نبرة بعض الإسلاميين حدة اتجاه العلويين. فرداً على سؤال: ما حكم قتل العلويين بشكل عام، وما حكم قتل أطفالهم ونسائهم بشكل خاص؟ يجيب علي بن نايف الشحود الذي يعرف نفسه بالباحث في القرآن والسنة، وعضو الهيئة العامة للعلماء المسلمين في سوريا، بعدة نقاط منها: "إذا قام النصريرية (العلوية) أو من يساعدهم بخطف النساء والأطفال، فيجوز لنا خطف نسائهم وأطفالهم، لكن لا يجوز الزنا بنسائهم لأن الزنا حرام لا يباح بحال. لكن لا نقتل المخطوفين هؤلاء إذا لم يكونوا مشتركين بالقتال إلا إذا كانوا نساء وأطفال شبيح قتل نساء وأطفالاً لنا فيجوز أن نقتلهم بذلك قصاصاً (...). يجوز لنا أن نقتل ولد القاتل مثلاً قصاصاً وليس غيره. (...) لا يجوز الثقة بهم ولا بوعودهم وليس بيننا وبينهم إلا السيف. (...) كل من يقتل من المسلمين فهو شهيد وفي الجنة إن شاء الله وكل من يقتل منهم فهو في النار وبئس المهاد"⁴⁶.

ويصبح الأمر أكثر هذياناً مع الشيخ أبي عبيدة عبد الله العدم، في نص له صدر عن شبكة أنصار المجاهدين بعنوان: "لا تشاور أحداً في قتل العلويين"، حيث يذهب فيه إلى أنه "ليس لهذه الطائفة المحاربة الممتنعة بالشوكة والقوة عند أهل الإسلام الحق سوى السيف والسيف وحده. فلا تشاور أخي المسلم السني أحداً في قتل العلويين وسلب أموالهم، بل قتلهم هو حقٌ واجبٌ عليك للدفع عن أهل السنة المستضعفين في الأرض، فاقتلوهم حيث ثقفتموهم، واقعدوا لهم كل مرصد، ولا تأخذكم بهم رافة ولا رحمة فإن دماءهم وأموالهم مباحة". واستناداً إلى ابن تيمية يقرر: "بل إن قتالهم - أي النصريرية- واستئصال شأفتهم والقضاء على وجودهم مُقدم على قتال الكافر الأصلي"⁴⁷.

في صورة انتشرت على الفيسبوك، يظهر فيها ثلاثة شبان يحملون لافتة كتب عليها: "كتائب أحرار الشام، كتيبة أحرار جبلة، السني للشهادة والعلوي للإبادة". التقطت هذه الصورة في الجبال الساحلية خلال موجة الثلوج في شتاء 2012. تلقفت بعض الصفحات الموالية هذه الصورة لتدير نقاشاً تروم فيه الإشارة إلى ماهية الأعداء، فهم طائفون من أهل الإبادة والكرهية. لكن كان من السهل ملاحظة أن جهادي المقلب الآخر، أهل النظام، الطائفيين منهم على وجه الخصوص، لم يخرجوا عن هذه المعادلة التي يتبناها من في الصورة، أي معادلة الشهادة والإبادة. لنا الشهادة ولكم الإبادة.

النظام ذاته، وإن كان يحرص تمام الحرص على أن يظهر بمظهر صاحب الدولة وممثل الوطن؛ لم يخرج بدوره عن معادلة الشهادة والإبادة أيضاً، قولاً وفعلاً. إعلامه، بل وحتى رأس النظام ذاته، لا يكفون عن التغيي بمآثر "الشهداء" والوعيد بتطهير البلاد من الخونة المجرمين! لكن يبقى من العدالة أن نشير، إلى أن مصدر تفشي عقائد الموت هذه، هو النظام ذاته، فهو أول من حمل الموت للناس الذين خرجوا يهتفون من أجل حياة حرة وكريمة.

لكن هذه الصورة ربما تعكس، هي وأحداث أخرى أتينا على ذكر بعضها أعلاه، جوهر التناقض الرئيسي الذي أخذ يبرز في الثورة، لا سيما بعد صعود سهم الإسلاميين والعسكرة، وهو تناقض بين سنيين وعلويين. من دون أن يعني هذا أننا نتكلم في مجال الكليات، أي أن "كل" السنة هم ضد "كل" العلويين، أو العكس. ثمة واقع يحمل تعقيداً وتشابكات تنتفي معها مثل هذه الصورة التبسيطية التي يسعى البعض -من كلا الطرفين- إلى ترويجها وتقديمها على أنها تمثل المشهد القائم في سوريا منذ قيام الثورة على الأقل. مثلاً: لا تزال نسبة كبيرة من سني سوريا في معسكر النظام. كثيراً ما يتورط أصحاب

⁴⁵ المصدر السابق، ص253.

⁴⁶ موجود على هذا الرابط:

<https://homsrevolution.wordpress.com/2012/03/14/ما-حكم-قتل-العلويين-بشكل-عام-وما-حكم-قتل/>

⁴⁷ يُنظر الرابط:

<http://twitmail.com/email/446657741/32/%7C-لا-تشاور-أحداً-في-قتل-العلويين%7C-لأبي-عبيدة---عبد-الله-العدم>

هذا التوجه (ويوجد منهم علمانيون على كل حال!) أثناء مقارباتهم "للمسألة الطائفية"، بمنطق يستعير من قاموس الماهيات والجوهر، أهم مفرداته وتعبيراته.

في فيديو تم نشره على اليوتيوب، يظهر أحد الضباط القادة عند النظام مخاطباً شاباً علويين، أن الحرب التي يخوضونها هي امتداد للحرب التي خاضها علي بن أبي طالب⁴⁸ في المقابل نجد ما يتقارب مع هذا المنطق عند مناضلين سنيين (إسلاميين وجهاديين). وفق هؤلاء، تغدو "السُّنية" نسقاً تتماثل جميع عناصره، غير خاضع لأية معايير تاريخية أو جغرافية، هوية تشكلت لا ينال منها أي شيء، وما الاختراق والضعف اللذين يميزانها اليوم؛ إلا بسبب مؤامرات أعدائها وتراخي أبنائها، وفي سياقنا السوري سيظهر العلويون بموقع الأعداء الذين ينبغي كسر شوكتهم والنيل منهم.

وليس بعيداً عن منطق الماهيات هذا، نجد علمانيين يمتحون من البئر ذاتها، عندما يرون أن ضامن استمرار مكونات المجتمع السوري مشدودة في كيان سياسي واحد، إنما مرده إلى عصا السلطة، فعصا السلطة الاستعمارية هي من جمعتهم، وسبق لها أن فرقتهم إلى دويلات صغيرة ثم جمعتهم من جديد ضمن هذا الكيان السوري. ولا شيء مختلف الآن -برأي هؤلاء- فما إن ترتفع عصا الاستبداد حتى يُستأنف زمن القبائل المتناحرة. وينأى هذا الفهم بنفسه عن تلمس جذور "المسألة الطائفية" في قضايا السياسة والاجتماع والاقتصاد، كظروف تشكل الدولة الوطنية وما رافقها من انهدامات وإقصاءات طالت العديد من المستويات الاجتماعية والسياسية، والأهم، هو صناعة الطائفية التي اضطلعت بها الدولة الأسدية والتي بدأت بترسيخ نفسها على جملة من الدعائم الإيديولوجية والسياسية مستعينة بعروبة مُعسكرة إطاراً شاملاً لها. والتي ما لبثت أن تراجعت لصالح استبداد فح لن يتورع عن استخدام الأهلي وتغذية حضوره بما يضمن لها البقاء.

تطرح علينا هذه المعطيات الأخيرة أسئلة عديدة في السياق السوري، ولعل أبرزها: لماذا فشل الإخوان المسلمون في سوريا، في ثمانينيات القرن المنصرم، في حشد السُّنة السوريين وراءهم؟ لقد كان في لب مشروع الإخوان المسلمون تطييف السُّنة، فهؤلاء هم المياه التي كانت تطمح سمكة الإخوان أن تسبح بها. لم ينجحوا. آنذاك أيضاً لم ينجح النظام في حشد كل العلويين خلفه، ففي الوقت ذاته كان مئات الشباب والصبايا منهم منتمين إلى أحزاب يسارية سرية معارضة، وإن كانت عتبة الالتحاق بالنظام عند العلويين أكبر بكثير من تلك الموجودة عند السنيين اتجاه الإخوان. كان حل النظام لكي يخلي ساحة العلويين له هو زوج المعارضين منهم في سجنه، إلا من وجد منهم إلى المنفى سبيلاً. وعلى الرغم من أن المجتمع السوري تعرض آنذاك لعنف لم يشهد له في تاريخه مثيلاً، من قبل النظام السوري؛ فإن هذا العنف لم تنتج عنه ردة فعل معاكسة باتجاه تنامي ذاتية سُنية على الرغم من نفخ الإخوان المسلمين بهذه القربة، واستفحال حضور الجانب الأهلي-الطائفي عند أهل النظام.

ثمة مظلومية جديدة تسري بين علويين، لسان حالها: انظروا ماذا فعلوا بنا! كم يكرهوننا! يساهم النظام والنخب الطائفية المرتبطة به في تعميمها وتثبيتها، وينسجون عناصرها من المحرقة التي وجد العلويون أنفسهم بها وساهموا بصناعتها، ولا يقصر إسلاميون في ردف هذه المظلومية بما تحتاجه من عناصر حتى تتكامل. لا زالت طبول الحرب والقلق حول الوجود والمستقبل (نكون أو لا نكون)، تشكل عائقاً أمام استيعاب العلويين للكارثة التي حلت بهم وبغيرهم، ثمة تقارير تقول إن خسائرهم من الشباب في هذه الحرب قد تجاوزت 100 ألف قتيل، هذا عدا عن المفقودين والأسرى والمصابين بإعاقة دائمة، وهذا رقم مرعب بالنسبة لجماعة تعدادها بين 10% و13%، لا سيما وأن الحرب مستمرة، وبالتالي حصاد الأرواح أيضاً. ثمة ناشطون من أصول علوية يذهبون إلى أن انفجار الأمور بين العلويين والأسد سيكون وارداً، لكن بعد انتهاء هذه المحنة، فالأولوية لا زالت لتلبية نداء الوجود، بعد ذلك سيستفيق العلويون على هول الكارثة التي وضعهم بها الأسد. وهذا الأخير ربما يعرف هذا، ويحسب حسابه، لكنه مطمئن إلى أولويات

www.youtube.com/watch?v=-5CKJpR63yU⁴⁸

العلويين في هذه اللحظة، ثم بعد ذلك إذا ما ربح هذه الحرب واستتب له الأمور، ثم انتفض علويون بوجهه، لن يكون من المستحيل عليه ضربهم وترويضهم، لا سيما أنهم آنذاك سيكونون وحدهم ولن يقف معهم أحد.

ثانياً: إسماعيليو السلمية

إضاءة تاريخية سريعة

في هذا القسم، نحاول الإضاءة على مفاصل مهمة في حياة الإسماعيليين في مدينة السلمية قبل ثورة عام 2011 وبعدها، باعتبار تلك المدينة مركز تجمع الإسماعيليين الأساسي في سوريا. وهذا لا يعني حصر الوجود والتمثيل الديموغرافي في السلمية فقط، مع وجود الإسماعيليين أيضاً في مصياف والقدموس ونهر الخوابي. سنقتصر هنا على مدينة السلمية التي يقطنها الإسماعيليون الآغاخانيون في السلمية. وإذا كانت هذه الجماعة قد سجلت حضورها في السنة الأولى من الثورة السورية ضد نظام الأسد؛ فإن قراءة الراهن لا تستقيم من دون العودة إلى بدايات القرن العشرين، خصوصاً أن المسألة الطائفية لعبت دورها في التاريخ السياسي لهذه الجماعة في سوريا في "العصر الحديث"، سواء كان ذلك لناحية العلاقة مع العلويين في فترتي نهاية الخلافة العثمانية وبداية الانتداب الفرنسي على سوريا، أو في سوريا البعثية بعد عام 1963، وحال الجماعة في سوريا الأسدية بعد عام 1970.

إن الأحداث التي تعاقبت على الإسماعيليين السوريين في مناطق وجودهم في سوريا، هي أحداث تلعب فيها الجغرافيا "مناطق وجودهم، الجوار مع الطوائف الأخرى"، إلى جانب السياسات العامة، دورها الكبير، بما يقوّض أي افتراض لطبع قارّ أو جوهري لدى المكون الأقلوي عموماً في سوريا، "كما أي مكون آخر". بهذا المعنى، لا يمكن الحديث عن كتلة إسماعيلية متجانسة في طائفة لا تتجاوز نسبتها 1% من سكان البلاد. وعليه، يمكن الذهاب إلى ما يمكن أن يكون عليه الحال لدى تناول جماعات أهلية تتجاوز بوزنها الديموغرافي هذه النسبة السكانية بكثير.

أسوةً بالعلويين هنا، لم يكن العثمانيون والإسماعيليون في سوريا على علاقة طيبة، وتعرض الإسماعيليون إلى الظلم والاضطهاد الكبيرين في عهد الولاة العثمانيين. ويذكر مصطفى غالب في "تاريخ الدعوة الإسماعيلية" أن الإسماعيليين في العهد العثماني قد "حُرّموا من مزاوله شعائرهم الدينية، وصودرت أموال الزكاة والخمس في مدينة طرابلس الشام بينما كانت بطريقها إلى بيت الدعوة الإسماعيلية في مدينة بومباي في الهند، وأتهم الإسماعيليون بالتآمر على سلامة الدولة العثمانية، وألقي القبض على كبار رجالات الدعوة في سوريا ومشايخها ليحاكموا في التهمة المنسوبة إليهم".⁴⁹

وفي السلمية، والتي يقطن فيها أغلب الإسماعيليين الآغاخانيين في سوريا، تم إغلاق بيوت العبادة وحظر على الإسماعيليين إقامة الصلاة، واستولى العثمانيون على خزائن مال الخمس والزكاة "وأخذوها مع جميع ما فيها من أموال إلى مدينة حماة حيث فككوا أفعالها وبعثروا محتوياتها".

تدخّل الآغا خان الثالث، سلطان محمد شاه علي، وهو الإمام الراحل للطائفة الإسماعيلية الآغاخانية في سوريا، و"طلب من السلطان العثماني أن يعيد الأموال المسلوقة وأن يمنح أتباعه الإسماعيليين كامل حريتهم لمزاوله شعائرهم الدينية،

⁴⁹ مصطفى غالب، تاريخ الدعوة الإسماعيلية، دار الأندلس، بيروت، الطبعة 2، ص 239-240.

وأن تُفتح مساجدهم بأسرع وقت ممكن".⁵⁰ قوبل طلب الآغا خان بالقبول الشكلي من السلطان الذي لم ينفذ وعوده، وظل الإسماعيليون يعانون الاضطهاد والظلم إلى ما بعد زوال الخلافة العثمانية وبدء عهد الانتداب الفرنسي في سوريا.

خارج العلاقة مع الخلافة العثمانية التي كانت في أواخر أيامها، وعلى صعيد العلاقة مع طوائف الجوار، يكتب محمد كرد علي أنه وفي عام 1919 "أغار النصيرية على الإسماعيلية في جبل الكلبية في قرى عقر زيتي وخرية الفرس وجمعه شبه وغيرها من قرى الإسماعيلية، وفي ناحيتي الخوابي والقدموس، وسكانهما إسماعيلية، فنهبتم القدموس وخربت بعض بيوتها، وكانت المعركة دامية بين الطائفتين، قَدَّر بعضهم قتلها بمائتين وزاد آخرون إلى أكثر من ذلك".⁵¹ بناء على تلك الحوادث، تدخل الجيش الفرنسي وهاجم قرية الدويلية وأحرقها، إلى جانب قريتي كاف الجوع والسلورية، ثم سارت كتيبة فرنسية إلى المريقب، مقر صالح العلي زعيم الثورة وهو "من المعتقدين عند النصيرية، وأحرق الفرنسيون بيوت زعيم الثورة، فهاجم هذا الحملة ودامت المعركة بينهما سبع ساعات، ثم تراجعتم الحملة إلى القدموس ومنها إلى بانياس وطرطوس".⁵²

ويذكر مصطفى غالب في "تاريخ الدعوة الإسماعيلية" أنه وفي 12 آذار/مارس 1920، "هاجمت العصابات النصيرية التي يقودها الشيخ صالح العلي مدينة القدموس وحاصرها عدة أيام، واحتل المدينة.. وغادرت النساء والأطفال الإسماعيلية المدينة حفاة عراة باتجاه السلمية". بعدها وفي 17 نيسان/إبريل 1920، تجمع الإسماعيليون من كل حذب وصوب وهاجموا مدينة القدموس وتمكنوا من إعادة احتلالها".⁵³

يقع الباحث على عدة مصادر تتناول تاريخ الإسماعيليين في سوريا في القرن العشرين، وخصوصاً ما يتعلق بالعلاقة مع العلويين. وبالتالي تتوفر وثائق ومعلومات كثيرة كتبت وفقاً لما يمليه عليه توجه المؤرخ وال كاتب "سواء كان إسماعيلياً أو علوياً أو غير ذلك"، وتؤرِّخ الأحداث وفقاً لتوجهات الكاتب أو المؤرخ. والثابت أن تلك الأحداث وقعت فعلاً، نظراً للتقاطع والاتفاق على وقوعها بالفعل، بغض النظر عن شيطنة هذا الطرف ومظلومية ذاك، أو العكس. مثلاً، يتحدث سليمان عبد الله الحلبي في كتابه "طائفة النصيرية: تاريخها وعقائدها وألوياتها الباطنية"، عن الصدامات والمعارك التي حصلت في تلك الفترة بين الإسماعيليين والعلويين،⁵⁴ معتبراً أن "الشيخ صالح العلي كان يشن غاراته على الإسماعيليين في القدموس وما حولها بهدف طردهم منها، ولما كان الإسماعيليون قد تحالفوا مع فرنسا، توسعت دائرة الصراع".

ويوثق محمد كرد علي في كتابه عدداً من الحوادث تحمل دلالات مهمة لجهة قراءة العلاقة بين الإسماعيليين والعلويين، من ناحية التمايز "الطبيقي" والاجتماعي داخل الطائفة الإسماعيلية نفسها، وما يحمله ذلك من فوارق كانت آنئذٍ إيذاناً "بتمرد إسماعيلي" ضد إسماعيليين آخرين في شباط/فبراير 1919، حيث "وقع الاختلاف بين مشايخ الإسماعيلية وجماعتهم من الفلاحين، وهو ما انقلب إلى فتنة، فاستنجد الأمراء بمشايخ النصيرية ليعينوهم على أبناء مذهبهم، فعاونوهم حتى انتصروا على جماعتهم". ورداً على ذلك، "هاجم الفلاحون من الإسماعيلية قرى النصيرية القريبة من أرضهم، وارتكبوا أنواع القسوة وحرقوا الدور ونبشوا قبور الأولياء من شيعتهم. فاضطرت السلطة كما قال الكولونيل نيجر إلى التدخل، واشتعلت نيران الفتنة ولم تخمد إلا في تموز/يوليو 1921".⁵⁵

الصدامات والمعارك الطائفية التي شهدتها المناطق التي يتجاور فيها العلويون والإسماعيليون، والتي جرت الإضاءة على بعضها أعلاه، ستضمحل ولن تتكرر بذلك الشكل الذي كانت عليه لاحقاً، إلا أنها سترخي بظلالها على ذاكرة الطرفين،

⁵⁰ المرجع السابق، ص 240.

⁵¹ محمد كرد علي، *خطط الشام*، الجزء الثالث، مكتبة النوري، دمشق، الطبعة الثالثة، ص 170-171.

⁵² المرجع السابق، ص 171.

⁵³ مصطفى غالب، مرجع سابق، ص 241.

⁵⁴ سليمان عبد الله الحلبي، "طائفة النصيرية: تاريخها وعقائدها وألوياتها الباطنية"، *أمواج للنشر والتوزيع*، عمان - الأردن.

⁵⁵ المرجع السابق، ص 171.

وخصوصاً أن من بين الإسماعيليين السوريين في السلمية من لا يزال يتذكر تجربة النزوح التي عاشها أجداده من مناطقهم في العقدين الأولين من بدايات القرن المنصرم، وستتحول تلك إلى روايات تتناولها الأجيال، يسيطر على بعض تلك الروايات المتن الطائفي للأحداث ويلقي بظله حتى اليوم.

مع بداية عهد ما بعد الاستقلال في سوريا، وبعد عام من إعلان الاستقلال عام 1946، سيعلم عن تأسيس حزب البعث في سوريا. حزب قومي يرفع أهدافاً وشعارات عابرة لكل ما هو "قطري سوري مؤقت"، وبالتالي: "لما هو طائفي بالضرورة". وستكون "الكتلة الأكبر من أعضاء الحزب العاديين من الطلاب ذوي الخلفية الريفية أو الفلاحية، سواء عام 1947 حين كان البعث القديم يعد بالتمتات، أو عام 1952 بعد اندماجه مع أكرم الحوراني-الحزب العربي الاشتراكي" بحسب حنا بطاطو. وستكون تلك الكتلة الأكثرية في الحزب من أبناء الفلاحين الدروز والإسماعيليين والعلويين والمسيحيين الأرثوذكس، "من طبقة عانت طويلاً من الإهمال والاضطهاد، وكان البعث بوقوفه ضد الظلم الاجتماعي وانتقاده التمييز بين الطوائف وتركيزه على العروبة بدلاً من الدين، بمنزلة قطيعة نوعية مع الأحوال التي كانت تعيشها طوائفهم، وصعوداً إلى حياة يكونون فيها على قدم المساواة مع جميع المواطنين الآخرين".⁵⁶

بالعموم، عاش الإسماعيليون بعد استقلال سوريا بذات الشروط والظروف التي عاشتها باقي شرائح المجتمع السوري ومكوناته حتى جاءت الوحدة السورية المصرية عام 1958، والتي حملت معها ما سيكون لاحقاً نقطة تحول في تاريخ سوريا: "اللجنة العسكرية".

وبالعودة إلى اللجنة العسكرية، فقد ولدت فعلياً عام 1959. لكن حافظ الأسد قال في حديث له مع الكاتب البريطاني باتريك سيل: "إن اللجنة ولدت عام 1960، وتألقت منه ومن أربعة ضباط آخرين هم صلاح جديد ومحمد عمران وأحمد المير وعبد الكريم الجندي".⁵⁷ لكن، ووفقاً لأحمد المير في حديث له مع بطاطو، فقد "تأسست اللجنة العسكرية عام 1959، وأعضاؤها المؤسسون الحقيقيون هم محمد عمران والمقدم مزيد الهنيدي والمقدم بشير صادق والرائد عبد الغني عياش. وفي عام 1960، فصل هنيدي وصادق وعياش من الجيش وعيّننا في وظائف دبلوماسية في الخارج. في تلك اللحظة، أدخل محمد عمران إلى اللجنة العسكرية؛ لا الأسد وجديد والمير والجندي فحسب، بل الرائد عثمان كنعان ومنير الجيرودي". ويستطرد بطاطو قائلاً: "ليس هناك إلا القليل من الشك في أن عمران وجديد والأسد والمير والجندي شكلوا منذ عام 1960 المجموعة الداخلية للجنة، أو نواتها القائدة".⁵⁸

المركب الاجتماعي لنواة اللجنة العسكرية ممثلة بهؤلاء الخمسة، صلاح جديد وحافظ الأسد وأحمد المير ومحمد عمران وعبد الكريم الجندي، كان "مركباً أقلياً"، توزع بين ثلاثة من العلويين "حافظ الأسد وصلاح جديد ومحمد عمران"، واثنان من الإسماعيليين هما: "عبد الكريم الجندي وأحمد المير". يجدر التنويه هنا أن أحمد المير يتحدر من الأمازيغ الإسماعيليين في بلدة مصيف في ريف حماة؛ في حين يتحدر عبد الكريم الجندي من قرية بحوي في منطقة "نهر الخوابي"، وهو سليل محمد الجندي، أبو علي، والذي هاجر إلى السلمية عام 1848".

انتقلت عائلة الجندي، بعد هجرتها إلى السلمية إلى المذهب السني، حيث يورد حنا بطاطو في كتابه أن "السيادة في السلمية منذ البداية وحتى عام 1963 كانت للأمازيغ، أو بدقة أكبر: للأمير إسماعيل وسلالته. وعلى الرغم من زواج الأمازيغ من نساء من آل الجندي؛ فإن التنافس بين العائلتين أصبح تقليدياً. عاش الأمازيغ ضمن القلعة في حين عاش آل الجندي خارج أبوابها. من الأمازيغ جاء رؤساء مجلس المدينة ونوابها وكبار ملاكي الأراضي، ومن آل الجندي جاء القضاة والمعلمون وموظفو المالية. واشتد التنافس عندما قاد الشيخ محمد علي الجندي، الذي تزعم العائلة بعد الاستقلال،

⁵⁶ حنا بطاطو، فلاحو سوريا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. ص 268.

⁵⁷ حنا بطاطو، مرجع سابق، ص 282.

⁵⁸ حنا بطاطو، مرجع سابق، ص 282.

حركة تنادي بعودة الإسماعيليين إلى الإسلام الأصلي. لم يتبعه سوى ثلث أبناء السلمية تقريباً في حين استمر الآخرون مع الأتار في اعتبار الآغا خان قائدهم".⁵⁹

في عهد حافظ الأسد، وفي إطار القبضة الأمنية التي نزلت على المجتمع السوري، وخصوصاً التيارات والأحزاب السياسية المعارضة للأسد؛ كان لمدينة السلمية حصّة كبرى من الاعتقالات التي طالت كوادر الأحزاب السياسية وقياداتها في المدينة. وكما امتلأت السجون بسوريين كثر من مختلف الأحزاب والتيارات السياسية، ندر أن خلا تنظيم سياسي معارض وخصوصاً من الأحزاب العلمانية من معتقلين كثر من أبناء السلمية، المنتمين إلى "حزب العمل الشيوعي، الحزب الشيوعي السوري-المكتب السياسي (والذي سُمّي لاحقاً حزب الشعب الديمقراطي السوري)، حزب البعث الديمقراطي العربي الاشتراكي.. وغيرها". لم يعتقل هؤلاء بالطبع، وهم علمانيون في الغالبية منهم، لأنهم ذوو أصول إسماعيلية. ومن التعسف، على أي حال، تعريف فرد ينتمي إلى تكتل أو حزب علماني بدلالة الجماعة الأهلية أو الطائفة التي ينحدر منها. إلا أن ذلك يحمل دلالة بالغة مفادها أن نظام الأسد الأب كان يتعامل مع السياسيين السوريين بدلالة معارضتهم أو موالاتهم لنظامه، خصوصاً أن المسألة الطائفية كانت محجوبة وممتنعة عن التعبير عن ذاتها كتناقض من تناقضات المجتمع السوري بحكم القبضة البوليسية للنظام آنئذٍ.

في عهد بشار الأسد، وريث أبيه، سيكون ثمة مجال أكبر كي تحضر المسألة الطائفية في مناطق الإسماعيليين وغيرهم، خصوصاً بعد انفجار الثورة السورية ووصول الاقتتال إلى ما وصل إليه اليوم من طابع طائفي.

الثورة، النظام، "تقنين العنف" بحق المدينة

في 25 آذار/مارس 2011، تجمّع حوالي 30 متظاهراً من الناشطين السياسيين في المدينة وهتفوا بشعارات الحرية والتغيير، وذلك بعد حوالي أسبوع من انطلاق شرارة الثورة السورية من درعا في 18 آذار/مارس 2011. لم تتعرض المظاهرة لقمع أو تدخل من جانب الأمن السوري، في الوقت الذي لاحت فيه البدايات والتهئية لدخول المدينة في الثورة السورية عبر التظاهر. قال ناشطو المدينة من المتظاهرين آنئذٍ: إنها كانت محاولة وبداية، وإن العمل والتنسيق والنشاط كان يجري فعلياً لمظاهرة الجمعة التي تليها. أي 1 نيسان/إبريل 2011.

في ذلك اليوم، الأول من نيسان/إبريل، خرج مئات المتظاهرين في تظاهرة كانت إعلاناً ببداية الحراك الثوري في المدينة، بالقرب من الساحة العامة ثم مروراً بها. تعرّضت المظاهرة لهجوم ومناوشات من قبل عناصر الأمن في مفارز المدينة، الذين اعتقلوا بعض المتظاهرين. كما تعرّضت للهجوم أيضاً من قبل من سيصبحون لاحقاً "أعلام" الشبيحة ورموزها في المدينة منذ ذلك الحين وحتى اليوم. كان واضحاً منذ تلك المظاهرة أن النظام سيُدخل العامل الأهلي ضمن آليات تعاطيه مع الحراك في المدينة، عبر الصدام بين المتظاهرين وبين الشبيحة من أبناء المدينة الذين لا ينتمون، رسمياً، إلى السلك المخبراتي أو العسكري للنظام، رغم استعدادهم ليكونوا طوعاً أمراً في المهام الموكلة إليهم، والتي ستتوسع لاحقاً بعد تحوّل أشكال الصراع إلى مهام أكبر وأبعد من قمع المظاهرات والاشتباك مع المتظاهرين. ونلاحظ أن التجانس في المدينة سيكون غائباً لحساب الاستقطابات الحادة، ليس بين النظام والمعارضة فحسب، بل ضمن المجتمع الأهلي نفسه في السلمية، مع الانقسام إلى شريحتين رئيسيتين: موالاتة ومعارضة. كانت هذه حال المجتمع السوري عموماً، إلا أنه سيكون أوضح وأكثر تأثيراً في مسار الأحداث اللاحقة في السلمية، على ما سنرى أدناه.

لم يكن النظام قادراً، لحسابات إعلامية أساساً، على التعاطي مع الحراك والتظاهر في المدينة بذات الأساليب القمعية والموت الذي كان يُنزله بالمناطق السورية الأخرى النائرة في وجهه، وهي بتعبير أدق: البيئات "السنية" في سوريا. منذ

⁵⁹ حنا بطاطو، مرجع سابق، 295.

انطلاق الثورة السورية، روج النظام لرواية "الفتنة الطائفية ومحاربة التكفيريين" في رؤيته لما يحدث، على أرضية "المؤامرة الدولية التي تدبر لسوريا". وكان من الطبيعي أن لا يسهل عليه نسب تهمة "التكفيريين والعصابات الإرهابية" إلى شرائح لا يزال حتى اليوم يدعي حمايتها، ونعني الأقليات. خروج مظاهرات في مدينة كالسلمية، وهي مظاهرات استمرت قرابة 5 أشهر دون انقطاع، تجاوز عدد المتظاهرين في إحداها 15 ألف متظاهر وفقاً لناشطين، كان تقويضاً لسردية النظام في حربه المزعومة على التكفيريين. في الوقت نفسه، كانت تُسجل في مدينة السلمية حالات اعتقال في المظاهرات وبعدها وملاحقة الناشطين والمتظاهرين يوم الجمعة، وهو اليوم نفسه الذي كان يسقط فيه العشرات من القتلى في مظاهرات مدينة حماة، المدينة القريبة من السلمية "33 كلم"، وفي مدن غيرها.⁶⁰

ثابر النظام على محاولة تحييد الأقليات الطائفية والدينية عن الثورة، عبر بث المخاوف في صفوفها من احتمالات التطرف، والمعاملة الأقل عنفاً من قبل النظام لتلك الأقليات، "السلمية في حالتنا هنا"، والتي ثار جزء منها وانخرط في يوميات الثورة، مقارنةً بعنفه اتجاه المعارضين له، وهم بغالبيتهم قادمون من بيئات سنية سعى النظام إلى إنزال أقصى صنوف العقاب والعنف بها باعتبارها بيئات حاضنة لخصومه، مما دفع أبناء هذه البيئات إلى حمل السلاح والانخراط في مواجهة مسلحة مع النظام. بناء على ذلك، نجحت السلطة، إلى درجة ما، في تقسيم المجتمع السوري إلى أقليات وأكثرية، بدلاً من أن يكون الفرز المفترض هو بين دعاة المحافظة والاستبداد من جهة ودعاة التغيير والحريات من جهة ثانية. الفرز الثاني كان محتملاً أكثر مع بدايات الثورة السورية ومدنية شعاراتها قبل بدء الانتقال من الطور السلمي إلى الطور العسكري، ثم إلى طور الأسلمة المعلنة.

ينقل ناشطون عن أحد ضباط الشرطة المنشقين، والذي كان مسؤولاً في مدينة السلمية طوال فترات التظاهر، قوله: إن التعليمات كانت تعطى من المسؤولين الأمنيين بخصوص طريقة التعامل مع نقاط التظاهر في محافظة حماة "مدينة حماة وريفها"، بعدم جرح أو إيذاء أي متظاهر في السلمية مهما كانت الحال. وأوضح الضابط أن "الإيعاز كان يأتي أيضاً للقوات التي تواجه المتظاهرين في مدينة حماة في نفس اليوم بإطلاق النار بشكل مباشر على المتظاهرين".

هكذا، لم يكن النظام ليتعامل مع حراك السلمية "الإسماعيلية" بذات الطريقة التي تعامل بها مع غيرها من مدن تحضر فيها بيئات يسهل، والساحة السورية اليوم أرض الاستسهال والأحكام المسبقة، نُسب الإرهاب والتطرف إليها. كان القتلى يتساقطون في سائر أرجاء المدن السورية باستثناء مناطق الأقليات التي ثارت قلة منها ضده، تظاهراً في البدايات. وفي قلب المظاهرات، لم تتوقف الآلة الإعلامية للنظام عن بث المخاوف في صفوف الأقليات وبين صفوف الشرائح المختلفة الدائرة في فلكه من "التكفيريين"، في إطار استمرار تسويق نفسه علمانياً أولاً، وحامياً للأقليات ثانياً.

في 8 أيار/مايو 2011، بدأت أولى حملات الاعتقال المنظمة في المدينة بعد انطلاق المظاهرات فيها، واعتقلت قوات الأمن عدداً كبيراً من المتظاهرين البارزين على دفعتين خلال 5 أيام قبل أن يتم الإفراج عنهم. يذكر بعض المعتقلين أن التعامل معهم في السجن وفي جلسات التحقيق كان مختلفاً عن تعامل المحققين والجلادين مع معتقلين من مدينة حماة وريفها "السني"، رغم أنهم جميعاً كانوا يواجهون ذات التهمة، وهي "التظاهر والتحريض على التظاهر". لم يتعرض معتقلو السلمية لتعذيب أو معاملة سيئة قياساً بالآخرين من أبناء حماة وريفها الذين كان التعامل معهم قاسياً في جلسات التعذيب والتحقيق. أُطلق سراح جميع من اعتقل في الحملتين بعد "محاضرة" أُلقيت عليهم من قبل أحد ضباط المخابرات في فرع "الأمن العسكري"، مفادها أن "البلد بخير، وأن النظام يسيطر على الوضع رغم المؤامرة

⁶⁰ Playing the Sectarian Card. Friedrich-Ebert –Stiftung .P 107- 108:

<http://library.fes.de/pdf-files/bueros/beirut/12320.pdf>

الدولية ضده، وهو يتعامل بحكمة مع الأزمة"، مذكراً المعتقلين أنهم "لم يتعرضوا لأي إساءة في المعاملة في الفرع، وهذا دليل على أن صورة رجل الأمن باتت مختلفة عما هي بذهن السوريين".⁶¹

الضربة الأمنية الثانية والأقصى كانت في 10 آب/أغسطس 2011، وكانت إيذاناً ببدء استعمال القبضة الحديدية بوضوح ضد المعارضين المشاركين في الثورة من أبناء المدينة، واعتقل على إثرها العشرات من الناشطين البارزين الذين تم تحويل بعضهم إلى سجون إدارة "المخابرات الجوية" في دمشق، وتعرضوا لأبشع أنواع التعذيب في تلك السجون وفي غيرها. بعد ذلك، خفت وتيرة المظاهرات كثيراً وصارت تقتصر على مظاهرات سريعة خاطفة في بعض الأحياء الضيقة بعد أن كانت تحتل الشوارع والساحات لشهور خلت وسبقت حملة الاعتقالات المذكورة أعلاه.

هذه التحولات في نمط الاعتراض على النظام والتعبير عن ذلك الاعتراض بعد كل هذا التضيق عليه، كانت تسير بالتزامن مع تحولات كبرى طرأت على مسار الثورة السورية في نهايات عام 2011، وبداية التحول نحو العسكرية في مناطق كانت لأشهر سابقة على ذلك، مركز النشاط المعارض والتظاهر والفعاليات المدنية.

اجتياح حماة، النزوح إلى السلمية

كانت مدينة حماة من المدن المؤرقة للنظام طوال الأشهر الأولى من عمر الثورة السورية، وحتى 31 تموز/يوليو 2011، تاريخ اجتياح جيش النظام لها. التظاهرات الكبرى التي شهدتها الساحة الرئيسية فيها "ساحة العاصي" والتظاهرات الليلية، ثم انسحاب قوات النظام، شرطة وأمن واستنكافهم عن "إدارة" المدينة بالطريقة المعتادة، جعل منها تجربة فريدة من نوعها لناحية قيام الأهالي بذلك الدور عوضاً عن "الدولة". مع ذلك، كان واضحاً أن النظام لن يترك المدينة وشأنها، وهو ما حدث مع اقتحامه لها وما رافق ذلك من تراجع مظاهر الثورة فيها، ثم إخمادها لاحقاً. قبل 31 تموز/يوليو 2011، ارتكب النظام مجزرة كبرى بحق متظاهرين في "جمعة أطفال الحرية"، 3 حزيران/يونيو 2011، قتل فيها أكثر من 100 متظاهر. وخرجت على إثر ذلك مظاهرة مسائية في مدينة السلمية تضامناً مع حماة وضحاياها الذين سقطوا بنيران قوات الأمن.

مع التلويح باستخدام الحل العسكري من قبل الأسد ضد مدينة حماة المنتفضة في وجهه، بدأت منذ أوائل تموز/يوليو 2011 حركة نزوح من المدينة باتجاه السلمية. لقي النازحون من حماة احتضاناً ملموساً من قبل المعارضة في السلمية وحواضنها الاجتماعية والعائلية، لناحية تأمين المسكن ومستلزمات أخرى. تدخل الهلال الأحمر السوري في السلمية، والذي يعمل عموماً تحت السقف المحدد له من قبل ممثلي النظام في السلمية لمساعدة النازحين، لكن، بقي حضور المعارضة لافتاً ومتصدراً لمشهد العلاقة مع أهل حماة الوافدين إلى السلمية وريفها.

حاول النظام مجدداً زج الأهلي-الطائفي في مسألة سياسية وأمنية خالصة تتمثل في حال النزوح إلى السلمية، ولعب كثيراً على التجييش العاطفي والانفعالي ضمن مجتمع أهلي جاهز في بعض صفوفه ومكوناته المختلفة لتلقف سرديات "الإرهاب ومحاربة التكفيريين"، والذي لا تربطه علاقة طيبة مع المختلف طائفيًا. كان عصياً على النظام اختراق معظم المعارضة السورية في السلمية بخطابات من هذا النوع، فبدأ العمل على الموضوع بطريقة مختلفة، ومن ذلك ما حصل مع احتمالات تفجر صدام اجتماعي وطائفي بسبب صورة "الأغا خان" المرفوعة على باب "الثانوية الزراعية" في المدينة.

⁶¹ كان عبد الله أمين الحلاق، وهو باحث مشارك في هذه الورقة، أحد معتقلي المدينة الذين اقتيدوا إلى فرع الأمن العسكري في حماة بتهمة التظاهر والتحريض على التظاهر، وكان شاهداً على هذه التفاصيل.

رُوجت أصوات النظام في المدينة شائعات مفادها أن نازحين من أهل حماة سيعمدون إلى تحطيم صورة الآغا خان الرابع، وهو إمام الطائفة الإسماعيلية الآغاخانية الحالي، وهي صورة تجمعه مع بشار الأسد في زيارة الآغا خان الأخيرة إلى سوريا. وانتشرت الإشاعة انتشار النار في هشيم المجتمع الأهلي الإسماعيلي الجاهز لتلقف هكذا أخبار، واحتشد عدد من المحسوبين على النظام و"معهم شبيحة علويون من آل سلامة وعائلات أخرى" أمام الثانوية الزراعية في المدينة "لحماية الصورة من اعتداء محتمل"، كما قالوا آنئذٍ. تحركت المعارضة في السلمية لدى بعض وجهاء الطائفة لنزع فتيل الأزمة، وانتهت القصة بإزالة الصورة من مكانها المعروف ونقلها إلى داخل "المجلس الإسماعيلي الشيعي الأعلى" في المدينة، بحسب ناشطين.

عام 2013، العنف والتفجيرات

لم يعد تُوَّع قوات النظام في السلمية، في عامي 2012 و2013 وما بعدهما على ذات الشاكلة التي عرفها السوريون قبل الثورة، ونعني مفازر أمنية معروفة للقاصي والداني "الأمن العسكري، الأمن السياسي، أمن الدولة، المخبرات الجوية..". بل تعادها إلى صبغ مختلفة بات فيها شبيحة المدينة بمختلف منابهم الطائفية "إسماعيليون، علويون، سنة بدرجة أقل، بحكم التوزع الديموغرافي لأبناء الطوائف في المدينة"، والذين كانوا ذراع النظام في قمع التظاهر قبل ضرب الحراك في المدينة. بات هؤلاء قادة مجموعات مسلحة تعرّف نفسها بأنها مجموعات تهدف إلى "حماية الوضع الأمني في المدينة وضبطه"، وتعمل في الواقع ضمن تعريفها الطبيعي والوجودي، وهو كسر أي وجود لاعتراض أو حراك مدني أو غير مدني مناهض للنظام في السلمية. واتخذت تلك الميليشيات مقرات لها في المدينة، وفي مزارع محيطة بالمدينة تحوّلت إلى معتقلات وسجون ومسالخ للمعتقلين الذي يقودهم سوء حظهم إلى الوقوع في قبضة هؤلاء.

وتحوّل معمل السجاد في السلمية، وهو ملاصق تماماً لشعبة حزب البعث في المدينة "وهذه الأخيرة صارت بدورها مقراً لشبيحة المدينة"؛ إلى مقرّ أمني وإلى رمز من رموز الرعب لدى المعارضين في المدينة. في 21 كانون الثاني/يناير 2013، تم اختراق هذا المقر وتدميره بالكامل عبر سيارة مفخخة. وتبّنت "جبهة النصر" العملية في بيان لها حمل الرقم "بيان 207". وجاء في البيان: "قام الاستشهادي البطل أبو عبد الجبار النجدي بتفجير شاحنة محملة بثلاثة أطنان ونصف من المواد المتفجرة في منطقة السلمية، وفي أشد المناطق تحصيناً". وتابع البيان أن الانتحاري "تقدم إلى منطقة تجمع أمني عسكري تضم معمل السجاد، وهو مكان مهجور يقطنه العشرات من الشبيحة، وفي جواره بيت مدير المنطقة، إضافة إلى شعبة الحزب"، معتبراً أن العملية أتت "انتقاماً من هؤلاء الكفرة الذين نكلوا بأهلنا في حمص وارتكبوا أفظع المجازر في حق المسلمين هناك"⁶².

وسقط قتلى مدنيون من الأهالي الذين يقطنون في المحيط القريب. أما الأبنية المحيطة بالمقر فقد صارت على مستوى سطح الأرض تقريباً. ينطبق هذا على بناء "شعبة حزب البعث" كما ينطبق على مبنى سكني يقطنه مدنيون من آل المير، فقدوا ثلاثة أطفال دفعة واحدة في ذلك التفجير. كما قضى أطفال حديثو الولادة في حاضنة المستشفى الوطني القريب جداً من مكان تفجير السيارة المفخخة، نتيجة لقوة التفجير وصدمة.

وفي 11 آب/أغسطس 2013، تعرّضت المدينة إلى قصف بقذائف الهاون سقط بنتيجته 13 مدنياً من أبناء المدينة. ونشرت صفحة "تنسيقية قرية عز الدين" بياناً لـ "داعش" تتبنى فيه العملية، قبل أن تسارع التنسيقية ذاتها إلى حذف البيان بعد حملة إعلامية على الفيسبوك والتويتر من ناشطين سوريين من كل المناطق السورية، يدينون هذا العمل. وبين العمليتين؛ قصف السلمية بالهاونات من قبل داعش والتفجير الانتحاري الذي نفذته جبهة النصر، كان تفجير

⁶² جريدة النهار، 27 كانون الثاني/يناير 2013، "جبهة النصر تتبنى تفجير السلمية". يُنظر الرابط:

<https://www.annahar.com/article/9066-جبهة-نصرة-تتبنى-تفجير-سلمية-...-بكم-تفاصيل-عملية-21%>

أحد الباصات التي تنقل موظفين مدنيين يعملون في "مؤسسة معامل الدفاع" في ريف حماة "تل قرطل"، وذلك في 8 شباط/فبراير 2013.

وتعليقاً على التفجير، أصدر "المجلس الوطني السوري" البيان التالي:

"في تطور مثير للقلق الشديد وللكتير من الشكوك، جرى تفجير في مدينة السلمية، إحدى معاقل الوطنية البارزة في سوريا، وإحدى رموز العيش المشترك بين مكونات المجتمع السوري، والذي تعمق بزوح أعداد كبيرة من السوريين من كل هذه المكونات إلى المدينة الوداعة. التفجير الذي حصل خارج أحد مصانع مؤسسة معامل الدفاع، أصاب موظفين مدنيين باحثين عن رزق أسرهم، ومآزة من نساء وأطفال، وأوقع عدداً مخيفاً من الضحايا تجاوز المئة، بينهم ناشطون في الثورة السورية، وناشطون في الإغاثة والمجتمع المدني الحاضن للثورة. يثير الانفجار قلقاً شديداً لدى المجتمع السوري، فالانفجار الذي يحمل بصمات النظام الأسد المجرم يدل على أن النظام دخل مرحلة جديدة، هي الأشد خطورة، في سعيه لتمزيق النسيج الاجتماعي السوري، وضرب رموز الوطنية السورية التي تمثل مدينة السلمية حالاً مميزة منها.

إن تقصّد إيداء المدنيين، واستخدام أساليب التفجير التي تصيب عشوائياً، خاصة في المواقع المدنية، وأي استهتار بحياة السوريين يجب أن يواجه بحزم، وسيكون محل متابعة قضائية فور قيام مؤسسات العدالة الانتقالية.

نعزي أسر الأبرياء من ضحايا التفجير، الذين يتحمل النظام المجرم كامل المسؤولية عن قتلهم سواء بقتلهم مباشرة أو بخلق الأجواء التي أدت إلى استشهداتهم. ونؤكد أن الثورة السورية متواصلة حتى إسقاط النظام الأسد، فالخلاص منه هو الشرط الأساس لبناء سوريا حرة وآمنة لكل أبنائها".⁶³

لم يقدم المجلس الوطني السوري التعزية على ما يبدو من صيغة البيان، إلا لكي يضمّنّها بإدانة النظام. والحال، أنه من تحصيل الحاصل عدم الشك بأن النظام لن يتعفف أبداً عن أي عمل يودي بحياة مدنيين على ما فعل ولا يزال في كل سوريا، لكن أهل البيان لم يقوموا بإدانة من قام بالتفجير، أي الإسلام الجهادي، القاعدي، الذي بدأ نجمه يسطع في سوريا، والذي استهدف السلمية أكثر من مرة، بما فيه "جبهة النصرة" التي سبق وأن اعتُبرت من قبل معارضين بارزين "مكوناً من مكونات الثورة السورية". هكذا، عمل البيان على تغييب احتمالات التطرف في صفوف الصراع العسكري القائم ضد النظام على أرضية اقتصره على هذا الأخير، المتطرف أصلاً في بنيته وسياساته، والغارق في دماء السوريين بممارساته وعنفة.

العمل العسكري، المعارضة المسلحة في المدينة

في 1 آب/أغسطس 2012 أعلنت "كتائب الوحدة الوطنية" التابعة لـ "الجيش السوري الحر" عن تشكيل وحدة المهام الخاصة في ريف حماة الشرقي، "سرية الشهيد يوسف العظمة". وكان القسم الأكبر من مقاتليها من أبناء السلمية "إسماعيليين وستة"، وهم الذين كانوا متواجدين بين قريتي "أم ميل" و"عدمه" عند اجتياح قوات النظام لتلك المنطقة. أصيب قسم منهم في تلك المعارك ورحل القسم الآخر إلى مناطق الشمال.

تشكلت كتيبة أحرار السلمية في العام نفسه، وانضمت إلى "كتائب الفاروق-فاروق حماة"، في حين كان يتواجد عدد من أبناء المدينة الذين حملوا السلاح ضد النظام في ريف حماة الشرقي في "قرية جنان والمناطق القريبة منها" تحت اسم

⁶³ كلنا شركاء، 8 شباط/فبراير 2013، "بيان من المجلس الوطني السوري حول تفجيرات مدينة السلمية". يُنظر الرابط:

"كتيبة درع البادية"، والتي تحوّلت إلى "كتيبة شباب سلمية"، وتوجه مقاتلو هذه الأخيرة بعد فترة إلى ناحية "عقيربات"، وهم ممن كانوا يعملون تحت راية "كتائب الوحدة الوطنية". يُضاف إلى ذلك، التواجد اللاحق لـ "كتيبة شباب سلمية" في منطقة "قصر ابن وردان".

قامت "كتيبة أحرار السلمية" في نيسان/إبريل 2013 بضرب حاجز "العمية" على أوتوستراد الرقة، وكان يعتبر من أكبر حواجز النظام في المنطقة، ثم ضرب حاجز "جب خسارة" القريب من قرية السّعن.

وعلى صعيد المعارك مع تنظيم "داعش"، شاركت "كتيبة أحرار السلمية" و"كتيبة شباب سلمية" في معارك بين "الجيش الحر" وتنظيم "داعش" ضمن تشكيل "الفوج 46" في منطقة "الأتاب"، ومعظم مقاتلي هذا التشكيل سينضون لاحقاً في إطار ما سيعرف بـ "حركة حزم"⁶⁴.

الغرض من ذكر بعض، وليس كل، تفاصيل وتطورات العمل العسكري، والذي شارك فيه مقاتلون معارضون من أبناء السلمية؛ هو التدريل على تحول المعارك مع النظام وامتناعها عن المدينة باتجاه الريف الشرقي والشامي. بقي قلب المدينة بعيداً عن مواجهات عسكرية كبيرة مع الأسد وقواته ضمن وجود مناخ ومزاج عام لدى المعارضة السياسية ومعظم المعارضة العسكرية المنضوية في تشكيلات "الجيش الحر"، يدفع باتجاه إبعاد المدينة عن المواجهة العسكرية مع النظام. ويبدو هذا سبباً وجيهاً في ظل التراجع المتلاحق للجيش الحر لصالح الكتائب الجهادية التي كانت مصدر تخوّف للجميع، لا سيما وأنها تعلن صراحة عدم تسامحها مع كل مختلف عنها. وتبدى ذلك، مثلاً، في رفض شبه تام لإقحام السلمية في خطة "معركة قادمون"، وهي المعركة الإعلامية التي فشلت كما هو معروف في وقت لاحق على أرض الواقع.

السلمية بعد ذلك: سلطات الأمر الواقع

في فترات لاحقة من ضرب كل حراك معارض وتجمعات مناوئة للنظام في المدينة، واقتصار العمل المسلح المعارض ضد النظام على كتائب ومجموعات مقاتلة في ريف السلمية لم تقم بعمليات عسكرية في السلمية "لأسباب موضوعية أولاً"؛ وقعت المدينة تحت "سلطات الأمر الواقع"، ممثلة بقوات الدفاع الوطني واللجان الشعبية وكتائب البعث وغيرها من الميليشيات، إلى جانب قوات النظام ومخابراته الرسمية والمعروفة للسوريين على مدى عقود من حكم هذا الأخير. لكن، وللمفارقة، بات من الممكن اعتبار السلمية مدينة "محررة" من سلطة النظام السوري بالمعنى الرسمي للكلمة، وبشكل مغاير لما عرفته مناطق وبلدات سورية خرجت عن سلطة هذا النظام. بات النظام يتيح المجال أكثر فأكثر أمام تلك الميليشيات لتقوم بعمليات النهب والسرقه والتشبيح، و"ضبط الوضع الأمني في المدينة"، بما يعنيه ذلك "الضبط" من ملاحقة وتتبع وضرب لكل معارض أو احتمال تجمعات معارضة، وسط تراجع الدور المباشر للنظام بشكله وسلطاته الكلاسيكية المعروفة، أقله على مستوى المفارز الأمنية وعناصر المخابرات السورية.

وفي الآن عينه، فإن "شبيحة" المدينة الذين ينضوي معظمهم اليوم ضمن ما يسمى بـ "الدفاع الوطني"، باتوا على صدام غير معلن مع ميليشيات وعناصر الشبيحة العلويين الذين ينتمون إلى الريف الجنوبي، وأيضاً إلى حي "زهرة المغر" على الطرف الجنوبي من المدينة. عناصر تلك الميليشيات كانوا دائماً، بممارساتهم، يستدعون الاحتجاجات ضدّهم من قبل مؤيدين للنظام وليس من قبل معارضين له هذه المرة. الفارق كان في سقف خطاب الاحتجاجات

⁶⁴ شهادة أحد الناشطين الإعلاميين من أبناء المدينة، والذين كانوا متواجدين في مناطق تواجد القوى العسكرية التابعة للجيش الحر في ريف السلمية.

المؤيدة ونوعيتها ومطالبها المسقوفة بـ "سقف الوطن"، بما يعنيه ذلك بالنسبة لهم من ضرورة "تدخل القيادة الحكيمة لوضع حد للفلتان الأمني على يد المتهورين والعابثين بأمن المدينة".

مثلاً، في آذار/مارس 2014، اعتدى شبiche من آل الصالح على أحدهم بالضرب، وحاولوا اعتقاله وقاموا بإطلاق النار أمام محله؛ إلا أنه قاوم محاولتهم اعتقاله. ووفقاً لناشطين، فإن صاحب المحل "توجه إلى مكتب مدير منطقة مدينة السلمية ليتقدم بشكوى؛ إلا أنه لم يلق التشجيع، فرفع دعوى ضد قائد المجموعة التي قامت بالاعتداء عليه". تحركت بعض الصفحات في دعوة خجولة للتظاهر تشمل أبناء المدينة على اختلاف مواقفهم، ضد الشبiche، ووصل الأمر إلى الدعوات العلنية للتظاهر. وانطلقت التظاهرة من الساحة العامة، باتجاه "شعبة حزب البعث" حيث اعتصم المتظاهرون، قبل أن يتعرضوا لإطلاق نار غير مباشر عليهم، بعد انفضاض الاعتصام، جاءت ثلة من شبiche حي ظهر المغر وبدؤوا بالهتاف: "بالروح بالدم نفديك يا بشار".

يتحدث ناشطون عن أن النظام السوري وسلطاته العليا حاولت الالتفاف على الحال الاحتجاجية التي خلقت في المدينة، ومنعها من التطور. بناء عليه، صدر قرار "منع" مظاهر التشبيح في شوارع السلمية والسيارات المموهة بالأسود، "إرضاء للأهالي الغاضبين". على ما يقول الناشطون.

يمكن القول: إن الاعتداء على صاحب ذلك المحل كان السبب المباشر الذي فجر الوضع، وليس السبب البعيد، إذ سبق أن تحركت أوساط مؤيدة ومعارضة في المدينة للتظاهر والاحتجاج على "تصرفات الشبiche التي لم تعد مقبولة". حدث ذلك بعد فترة قصيرة جداً من مقتل الشاب قاسم حمود بعد خطفه على يد الشبiche أيضاً، ومفاوضة أهله على مبلغ من المال مقابل إطلاق سراحه. النتيجة كانت أن قاسم حمود وُجد مقتولاً بعد ذلك.

الانقسام الذي كان واضحاً في بداية الثورة السورية في مدينة السلمية بين مؤيدين ومعارضين، وخاصة إبان التظاهرات الكبرى التي خرجت في المدينة ضد النظام، بات غائباً بعد الضربات الأمنية المتتالية التي تلقتها المعارضة في المدينة على يد المفارز الأمنية والميليشيات المتنوعة العاملة في المدينة، ومنها "الدفاع الوطني". وبات الانقسام في لحظة ما، في ظل غياب المعارضة بشكل فاعل عن الساحة، بين ميليشيا "الدفاع الوطني"، وبين ميليشيات تنتمي إلى ريف المدينة العلوي تحديداً، مع عدم إغفال الغطاء الذي يحظى به الطرفان من قبل النظام بشكل مباشر أو غير مباشر. ونجاح هذا الأخير في خلق توازن سلبي ضمن المدينة يبقونها عرضة لاحتجاجات قد تنفجر في أية لحظة، من دون أن يكون ثمة رهان كبير يمكن أن يُبنى عليه في قلب موازين المعادلة التي تحكم المدينة، طالما أن تلك الاحتجاجات ستبقى تحت "سقف الوطن".

النزاع مع الشبiche العلويين لم يغب عنه الطابع الأهلي والطائفي لناحية "أحقية أبناء المدينة" في إدارة شؤونها في مقابل "الغريب/العلوي". الاعتراض على الشبiche العلويين لم يكن انطلاقاً من كونهم شبiche، خصوصاً أن المناوئين عسكرياً لهم من شبiche الأسد في المدينة كانوا "شبiche محليين" و"أصلاء"، بل انطلق من النظرة إلى "الغريب من غير أبناء المدينة". كان هذا في فترات لاحقة من تسيّد ميليشيات الأمر الواقع القرار و"الأمن" في المدينة. أما في بداية الثورة السورية والحراك الثوري والتظاهرات الكبرى في المدينة، فقد كان الشبiche ومؤيدو النظام على اختلاف منابتهم في خندق واحد ضد "الغريب"، هذا الغريب كان كل معارض للنظام من أبناء المدينة. واستطراداً، كل معترض على النظام منضوٍ في الثورة ضده من أبناء سوريا.

وكان الإعلام السوري الرسمي يعزز ذلك في بداية الثورة تبعاً لـ "نظرية المؤامرة"، أما لاحقاً، فبات "استتباب الأمن" والسلطة للنظام في بعض المناطق، السلمية في حالتنا هنا، يتطلب وعوداً من فرع حزب البعث في حماة أو محافظ حماة أو ضباط نافذين في الجيش بـ "حل المعضلات والمشكلات والتجاوزات الحاصلة في المدينة".

داعش على تخوم المدينة

سيطر تنظيم "داعش"، وبالتدريج، على مناطق شاسعة من الريف الشرقي للسلمية في عام 2013، ونزح سكان القرى الشرقية إلى المدينة سواء تلك التي اقتحمها التنظيم، أو تلك التي باتت قريباً منها. سُجّلت حركة نزوح من قرى "المفكر الغربي" و"المفكر الشرقي" و"الحدانة" و"أم ميل" وغيرها. وهكذا، باتت قرية بري الشرقي نقطة شبه حدودية بين مناطق سيطرة التنظيم وريف السلمية الخاضع لسيطرة النظام. الخريطة تلك ستكون متغيرة لاحقاً على كل حال، مع محاولات داعش اقتحام بعض القرى في الريف الشمالي-الشرقي للمدينة، وارتكابه مجازر في بعضها. ثم في ظل الحرب على داعش في سوريا والعراق، والتي يكاد التنظيم الإرهابي يلفظ أنفاسه الأخيرة جراءها.

استغل النظام قلق أبناء المذهب الإسماعيلي، وهو مذهب معظم أبناء السلمية، من اقتحام التنظيم للمدينة وقيامه بتطهير طائفي فيها، وعمل على تعزيز صورته بوصفه "حامي الأقليات"، مرة بتهريب السكان وتخويفهم من "البديل"، ومرة بالتسهيلات وغضه النظر عن احتمالات مجازر، حدث بعضها فعلاً على يد "داعش" في المنطقة، كما حدث في قرية المبعوجة في آذار/مارس 2015.

وفي وقائع تلك المجزرة؛ حشد "مسلحو داعش عدداً من الدبابات قبل الهجوم بساعتين، انطلاقاً من قريتي صلبة وقلية الثور، وكانت الدبابات مرئية لقوات النظام الموجودة في صبورة، التي تبعد نحو أربعة كيلومترات عن المبعوجة، ولكنهم لم يحركوا ساكناً".⁶⁵ كما اختطف التنظيم العشرات من أبناء القرية ممن لا يزال مصيرهم مجهولاً حتى اليوم.

كانت المجزرة إعلاناً لسكان المنطقة بدق ناقوس مجازر محتملة قادمة، لا يتورع التنظيم عن ارتكابها على أرضية طائفية. وكان ذلك تعزيزاً لرواية النظام وادعاءاته "حماية الأقليات"، وخصوصاً بعد أن صار داعش، بدوره، قوة أمر واقع في تلك الفترة. شكّل هذا لدى الكثيرين حالاً من عدم الاكتراث بمصير الحرب السورية بالمجمل لصالح الخطر الوجودي المحيط جراء التجاور مع مناطق سيطرة داعش، الأمر أعاد إلى الأذهان تلك الفترة التي روج فيها النظام في بدايات الثورة للمؤامرة والحرب الطائفية والإرهابيين، مع فارق أن الإرهابيين باتوا اليوم أمراً واقعاً بالفعل.

وفي قرية "عقارب الصافية"، 18 أيار/مايو 2017، ارتكب التنظيم مجزرة في القرية، قتل جراءها 52 شخصاً، بعد وصول عناصر من التنظيم إلى منازل المدنيين في الأطراف الجنوبية من عقارب. وتمكّنت قوات النظام وميليشيا "الدفاع الوطني" من وقف هجوم التنظيم بعد المجزرة، ما أدى إلى انسحابه نحو البادية.

تقاطعت روايات كثيرة بعد مجازر داعش في المنطقة، تحمّل النظام مسؤولية مباشرة عن إخلاء الطرقات وفتحها أمام التنظيم للدخول وارتكاب تلك الفظائع. على كل حال، وبغض النظر عن الاشتباكات التي كانت تجري بعد كل مجزرة "وليس قبلها" في أحيان كثيرة، امتلك النظام أوراًقاً وفوائد جمّة من بينها؛ تسويق نفسه حامياً للخائفين من خطر الغول الجهادي.

لم تسجّل اشتباكات ومعارك واسعة بين قوات النظام السوري وتنظيم داعش في ريف السلمية، في بداية سيطرة التنظيم على تلك المناطق. وبعد التدخل العسكري الروسي في أيلول/سبتمبر 2015، بدواعي وحجج متنوعة من بينها "الحرب على الإرهاب" و"حماية الأقليات الدينية والطائفية"؛ دخل النظام رحي الحرب الروسية الدائرة ضد مناطق لم تكن عموماً ضمن نطاق قصفه إلا في حالات قليلة، ومنها نقاط سيطرة داعش في ريف السلمية. القصف الذي كان

⁶⁵ جريدة العربي الجديد، 2 نيسان/إبريل 2015، عيسى سميسم، "مجزرة المبعوجة تحت أعين النظام السوري". يُنظر الرابط:

<https://www.alaraby.co.uk/politics/2015/4/1/مجزرة-المبعوجة-تحت-أعين-النظام-السوري>

يتعرض له ذلك الريف في عامي 2012 و2013 و2014، وكان يستهدف مدنيين من البدو والسكان المحليين الذين يقطنون في قرى وبيئات حاضنة للثورة.

ما يزال إعلام "الدفاع الوطني" في السلمية ومعه مواقع وصفحات موابية لآل الأسد وجيشهم، يعمل بشكل حثيث و "ممنهج" على إعادة تقديم بشار الأسد بذات الصورة القداسية التي كانت تنتصب أمام عموم السوريين قبل الثورة، على أرضية الدعوة إلى "عودة الاستقرار والأمان"، وزجليات من قبيل "سلمية الله حاميتها"، وذلك على إيقاع سقوط مدنيين كثر في مناطق قصف النظام لمناطق البدو من السكان الذين يقطنون في الريف الشرقي والشمال، وذلك قبل انتصاب داعش كقوة عسكرية في تلك المناطق.

وتشير طريقة التجاوب الإيجابي مع تلك الصفحات، من قبل شرائح من أهالي المدينة من مختلف الأعمار والطبقات والمستويات الاجتماعية و"الثقافية"، ومع تسويقها للموت الذي يلحقه النظام بالسوريين المنتفضين ضده؛ إلى الهوة المليئة بنزعة الثأر والتحريض ضد من كانوا سبباً في دحض أسطورة "كنّا عايشين"، والتي تفصل سوريين عن سوريين آخرين. ويمكن أن تكون السلمية، كمدينة لم تتعرض إلى ما تعرضت له مدن وبلدات أخرى، نموذجاً لفهم تلك الهوة، وفهم استعصاء السنوات السبع الماضية على الذهنية التي لم تفعل فيها التحولات والانزياحات الكبرى فعلها. وقس على ذلك على مستوى مناطق سورية غيرها عموماً، بدرجات مختلفة.

مرت فترة سابقة عانت فيها المدينة من نقص الخدمات اليومية في الكهرباء والمياه تحت مرأى النظام ومسمعه وإشرافه. كانت تلك فرصة أيضاً لتلك المنابر المؤيدة "لترفع السقف" في انتقاد البلديات والإدارات المحلية والوزارات والتي، بما معناه، "تحزّم أهالي المدينة من الخدمات"، إلى جانب انتقاد "السياسات الحكومية" و"التسيّب الأمني" ممثلاً بإطلاق النار في الهواء من قبل عناصر غير منضبطة، علماً أن المكان الطبيعي لذلك الرصاص هو جبهات محاربة الإرهاب وليس إزعاج السكان الملتفين حول القيادة الحكيمة" بحسب تلك المنابر والصفحات.

الفيلق الخامس-اقتحام: منتج روسي جديد

في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2015، وُزّع بيان تضمن تشكيل "الفيلق الخامس" بتمويل وتدريب من روسيا. بعدها، أعلنت القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة تشكيل فيلق جديد من المقاتلين المتطوعين، باسم "الفيلق الخامس-اقتحام"، بهدف "القضاء على الإرهاب"، ودعت "جميع المواطنين الراغبين بالانضمام إلى الفيلق إلى مراجعة مراكز الاستقبال في المحافظات"، من دون أن يشمل ذلك مناطق سيطرة المعارضة السورية أو "داعش". وشملت الدعوة "غير المكلفين بخدمة العلم أو فارين منها ممن أتموا 18 سنة من عمرهم، والراغبين ممن أدوا خدمة العلم من جميع الفئات؛ ضباط وصف ضباط وأفراد، إضافة إلى الراغبين من العاملين في الدولة بموجب عقد لمدة سنة قابل للتجديد شرط الحصول على موافقة الجهة التي يعملون لديها".⁶⁶

على مستوى مدينة السلمية، نشرت صفحات موابية للأسد رسالةً وجهها أحد ضباط الفيلق إلى بشار الأسد، يشرح فيها "الإهانات التي يتعرض لها الفيلق من قبل الضباط الروس، بالإضافة للعمليات العسكرية الفاشلة التي يتم زجهم بها، فضلاً عن سوء الخطط الموضوعية، والتي أدت لمقتل أهم قادة الاقتحام لدى الفيلق. وقال الضابط في رسالته إلى الأسد: "إن الضباط الروس يقومون بدفع عناصر الفيلق لخوض معارك شرقي مدينة السلمية ضد تنظيم الدولة، مع

⁶⁶ جريدة الحياة، إبراهيم حميدي، 10 كانون الثاني/يناير 2017، "الفيلق الخامس" .. جيش "الشرق الروسي" لقمع رفاق السلاح وتثبيت السلم. يُنظر الرابط:

www.alhayat.com/Articles/19523206 -الفيلق الخامس-جيش-الشرق-الروسي-لقمع-رفاق-السلاح-وتثبيت-السلم

وعود بتقديم الدعم الجوي والمدفعي؛ إلا أن ذلك لم يحصل في الكثير من الأحيان"، واصفاً عتاد الفيلق بـ "الفاشل"، وبأنهم "لا يمتلكون سوى البندقيات".⁶⁷

عموماً، وفيما خص زج الروس والنظام قوات عسكرية غير مدربة في "حربهم على الإرهاب"؛ ينقل ناشطون في المدينة أن الكثير من القتلى الذين يسقطون في معارك الريف هم من أبناء مناطق مثل يبرود ومناطق غيرها في ريف دمشق، وهم مقاتلون في صفوف المعارضة ممن عقدوا مصالحات مع النظام، والذين زج بهم في معاركه دون تدريب أو تسليح مهم. وعلى صعيد آخر، مرت فترة سابقة في المدينة كانت دوريات "الشرطة العسكرية" تقوم بجولات في شوارع المدينة، وتتخذ أحياناً صفة "الدوريات المشتركة" مع ميليشيات وأجهزة أمنية عاملة في المدينة. تلاحق كل من يشتبه أنه متخلف عن الخدمة الإلزامية أو الاحتياطية وتقبض عليه. وربما يكون أحد أسباب تراجع تلك الظاهرة؛ تشكيل الفيلق الخامس في المدينة والذي عهد النظام إلى أحد شبحة المدينة الذي كان فاعلاً في قمع المظاهرات واحتطاف الناشطين، بالإشراف على تشكيل "سرايا الوعد" التابعة للفيلق الخامس، وعلى تجنيد الراغبين بالقتال فيه "بميزات ورواتب مغرية".⁶⁸

تكفير الإسماعيليين، وإسلاميو سوريا اليوم

من بين الأئمة الذين تناولوا المذاهب التي لا تؤمن بالإسلام المعياري المؤسس، وكتب التراث والمنظومة الفقهية، يذهب أبو حامد الغزالي إلى القول: إن "الباطنية، والإسماعيلية فرقة منها، مذهب ظاهرة الرفض وباطنه الكفر المحض، وهم يوافقون اليهود والنصارى والمجوس على جملة معتقداتهم ويقرونهم عليها".⁶⁹ وقال المحبي في "خلاصة الأثر": "وأما القول فيهم، أي الباطنية، من جهة الاعتقاد منهم، والنصيرية والإسماعيلية على حد سواء، والجميع زنادقة وملاحدة"، فيما اعتبر القاضي عبد الجبار بن أحمد، وهو من المعتزلة المتشعبة أن الإسماعيلية "من أكابر المنافقين الزنادقة".⁷⁰

وتحدث ابن حزم معتبراً "أن الأراضى التي حكمتها بعض الفرق الباطنية تعتبر دار كفر، وذلك لصريح كفرهم، وذلك كلقرامطة مثلاً وهم من فرق الإسماعيلية. وأما ديار العبيديين لظهور الإسلام فيها؛ فإنها إن حكمها العبيديون تعتبر دار إسلام، وإن كان حكمها في حقيقة أمرهم كفاراً". ويكمل بالقول: "إن من سكن في طاعة أهل الكفر من الغالية كالعبيديين ومن جرى مجراهم لا يعتبر كافراً، لأن أرض مصر والقيروان وغيرهما الإسلام فيها هو الظاهر، وولاؤهم على كل ذلك، لا يجاهرون بالبراءة من الإسلام. بل إلى الإسلام ينتمون وإن كانوا في حقيقة أمرهم كفاراً، وأما من سكن في أرض القرامطة مختاراً فكافر بلا شك لأنهم معلنون بالكفر وترك الإسلام".⁷¹ ويقول ابن حزم في موضع آخر عن الإسماعيلية: "إنها طائفة مجاهرة بترك الإسلام جملة، وقائلة بالمجوسية المحضة".⁷²

⁶⁷ أخبار السوريين، 26 حزيران/ يونيو 2017، "ضابط في الفيلق الخامس المدعوم روسياً يتهم الضباط الروس بالكذب والخداع". يُنظر الرابط:

www.syriansnews.com/2017/06/ضابط-في-الفيلق-الخامس-المدعوم-روسياً/

⁶⁸ للمزيد عن تفاصيل تشكيل الفيلق الخامس في سلمية، كلنا شركاء، 11 حزيران/ يونيو 2017، "سرايا الوعد في حماة، ميليشيا تشيخية بميزات فريدة تتبع للفيلق الخامس". يُنظر الرابط:

<http://www.all4syria.info/Archive/417731>

⁶⁹ أصول الإسماعيلية، سليمان عبد الله السلوي، دار الفضيلة، الرياض، ص 665.

⁷⁰ المرجع السابق، ص 665-666.

⁷¹ الدرر السنوية، مرجع موثق على مذهب أهل السنة والجماعة، المبحث الثالث عشر: حكم الإسلام في طائفة الإسماعيلية. يُنظر الرابط:

<http://www.dorar.net/firq/3087>

⁷² الدرر السنوية، المصدر السابق.

وكما أسلفنا في مقدمة هذه الدراسة، فقد وجد عبر التاريخ تراث "سني" يناهض مخالفه، يكفرهم ويفند دعاويهم، ومع ذلك لم ينجح هذا التراث في بناء عمومية سنية. هذه المقولات والفتاوى والأحكام الفقهية المنقولة والموثقة في كتب وإصدارات ووثائق لا يصعب الوصول إليها اليوم؛ ليست حكراً على أهل ذلك الزمن الغابر. إذ ثمة إسلاميون اليوم يقدمون أنفسهم بشكل مختلف عن فصائل جهادية إسلامية، يسيطرون على مناطق في سوريا يعيش أبنائها تحت حكم إسلامي لا يبدو أنه يختلف عن ما تطبقه تلك القوى الجهادية في مناطق سيطرتها، إلا بالدرجة. يستلهم هؤلاء نصوص السلف الصالح، ويقا تل جلهم ضد نظام الأسد في ظل غياب أية كلمة عن "سوريا" أو "الحرية"، وبالطبع "الديمقراطية"، فهذه مفاهيم "كفرية" أو "مستحدثة" أو "وافدة" في أحسن الأحوال، وتتناقض مع ما يقتره "الشرع". فتاوى الإسلاميين هذه، غالباً ما تجد لها سوقاً عند علمانيين يستحضرونها في سياق التذكير أنها البديل لنظام، على ما فيه من مساوئ؛ فإنه "يبقى علمانياً ضامناً لحرية اجتماعية أساسية، وحرية عبادة جميع السوريين على اختلاف مللهم ونحلهم".

ثالثاً: كلام في الطائفية والطائفية السياسية

رفعت الثورة السورية في بداياتها شعارات سياسية بحتة، سواء منها الشعار الأبرز والأهم: "إسقاط النظام"، أو شعارات تتعلق بتداول السلطة وعدم احتكارها وفتح البلاد أمام الحريات العامة وتأمين حياة كريمة للسوريين عموماً. وليس جديداً القول إن التركيز على الخطاب الوطني في البدايات كانت ملحوظاً ولافتاً، والتركيز على وحدة الشعب السوري وعدم التمييز بين سوري وآخر على أساس العرق أو الطائفة أو الدين، وتحديد شعارات نبذ الفتنة الطائفية. الفتنة التي تحدثت عنها مستشارة رئيس النظام السوري، بثينة شعبان، في الأيام الأولى لاندلاع الاحتجاجات في مدينة درعا، وبالضبط بتاريخ 26 آذار/مارس 2011، معتبرة أن "الأحداث التي تجري حالياً في سوريا تندرج ضمن مشروع طائفي يحاك ضد سوريا ولا علاقة له بالتظاهر السلمي والمطالب المحقة والمشروعة للشعب السوري"، مضيفة: "ما تأكدنا منه حتى الآن بعد أن اتضحت بعض الصور أن هناك مشروع فتنة طائفية في سوريا".⁷³

في المقابل، كان التركيز على "اللون الوطني للثورة السورية" عبر شعاراتها وهتافات تظاهراتها من قبل ناشطيها ومثقفها ومتظاهريها يحمل في طياته اعترافاً مضمراً من الكثيرين منهم بأن الوطنية السورية غير ناجزة، وتخوفاً من انزلاق البلاد نحو مواجهات أهلية، وذلك لمعرفة النظام السوري الذي استطاع اختراق البنية الاجتماعية السورية وتفخيخها لحين الطلب، إلى جانب صيته في القمع المعروف عنه. وللسوريين تجارب يستحضرونها على هذا الصعيد، كالمواجهات بين النظام والإخوان المسلمين التي توجت بمجزرة حماة 1982، حيث أقحم النظام الجانب الأهلي في هذه المواجهات دون أن يعني هذا أن خصومه الإسلاميين كانوا بعيدين بدورهم عن محاولات استنفار "الأهل" لصالحهم.

وفي أثناء ربيع دمشق الذي بدأ بعد وفاة حافظ الأسد من خلال سوريين مثقفين وسياسيين ومهتمين بالشأن العام، بهدف التغيير الديمقراطي؛ كانت إحدى آليات مواجهة هذا الربيع، بالإضافة إلى الاعتقال والتسريح الوظيفي وما شابه، اعتماد النظام دعائية مضادة تذهب إلى أن دعاة التغيير يسعون إلى "جزارة سوريا"، أي، وإحدى المعاني، إلى إدخال سوريا في أتون حرب أهلية لن تكون إلا طائفية بسبب التنوع في المجتمع السوري.

⁷³ بثينة شعبان: مشروع فتنة طائفية يستهدف سوريا. يُنظر الرابط:

<http://elaph.com/Web/news/2011/3/641895.html>

تتناوب على تفسير المسألة الطائفية في سوريا، اليوم وسابقاً، عدة قراءات، قراءتان من بينها برزتا مؤخراً بعد قيام الثورة السورية:

الأولى: هي القراءة الجوهريانية التي قد تفسر المجتمعات العيانية وفقاً لجينات مفترضة فيها، جينات تحمل بذور تخلف وطائفية لا فكاك منها، بحيث تفضي في النهاية إلى اعتبار نظام كالنظام السوري "استبداداً عادلاً" في أسوأ الحالات، و "نظاماً علمانياً" يضبط المجتمع ويحميه من الانفجار الطائفي في أفضلها.

والثانية: التفسير الذي يسعى للإحاطة بهذه الظاهرة عبر وضعها في سياقاتها السياسية والاجتماعية والثقافية، مع التركيز على العامل التدخلي من قبل أنظمة سياسية في تصنيع هذه الظاهرة أو تكريسها، تساندها في ذلك نخب سياسية وثقافية منتجة للخطاب الطائفي عبر جوهرة هذه الظاهرة واعتبارها من طبائع الأمور، أو عبر الدفاع عن الأنظمة بوصفها حائط الصد العلماني والعقلاني أمام انفلات هذه المجتمعات الطائفية. وبهذا المعنى، تغدو الطائفية، منتجاً سياسياً أساساً. وفي هذا السياق يرى ياسين الحاج صالح أن "ليس هناك طوائف جيدة وأخرى سيئة إلا في العين الطائفية. الطوائف كلها سيئة، وكلها رجعية (هذا ليس قولاً في الجماعات الأهلية، ولا ينال من احترام أي منها)، وكلها مصنوعة سياسياً. لكن الأسوأ والأكثر رجعية هو التنظيم السياسي الذي تتشكل فيه الطوائف كوحدة سياسية أو كإحلاف سياسية: السلطانية المحدثة"⁷⁴.

واستطراداً، فإن رجعية النظام السياسي-الطائفي وإن ادعى تقديمه مستوحاة من "الرسالة الخالدة للأمة العربية الواحدة"، هي التي تبدو طبعاً قاراً فيه، والكلام عن تجاوزها غير ممكن إلا باقتلاعه والخلص النهائي منه. الخلاص النهائي من النظام الأسدي "بغض النظر عن استحالة ذلك في المدى القريب بعد كل ما حصل ويحصل وسيحصل"، هو المدخل والخطوة الأولى على طريق طويلة جداً لحل التناقضات وآثار الانفجارات الهوياتية والاحتراقات التي لحقت بالجماعات المحلية وبالطوائف السورية.

إننا نفترض أن ماهية النظام عصبية على التغيير، وقد برزت في ما يحمله من جينات فاشية دفعته إلى اللعب بوحدة البلاد عبر الدفع بالأمور نحو مواجهات طائفية وتطهير طائفي. إن افتراضنا هذا يناقض الفرضيات التي تقول بتخلف المجتمع السوري أو المجتمعات المشرقية أو العربية بسبب الإسلام أو الطوائف، ولا يبدو أن فرضيات كهذه ستتيح حلولاً، عدا الحلول الاستثنائية الفاشية التي تطهر المجتمعات من "متخلفيها المزمينين" و"الأبديين"، لصالح الإبقاء على أبديين آخرين في رأس السلطة.

لقد حرص النظام منذ بداية الثورة على إقحام الأهلي/الطائفي في صراعه من أجل البقاء، بما يوحي بأنه في حربه هذه، إنما يخوض حرباً من أجل حماية بعض "الأهل" من الآخرين "القادمين لافتراسهم"، وبما يوصل رسالة إلى هؤلاء "الآخرين" مفادها أن أية حرب معه أو ثورة عليه لن تعني إلا حرباً أهلية. إن بروز الأقليات بوصفهم "أهل" النظام، سيشكل أحد الدوافع المهمة نحو "أهلنة" الثورة ودفعها إلى أحضان الإسلاميين الذين لا يختلفون عن النظام في الاستعداد لإقحام الأهلي أيضاً في حلبة الصراع، و"أهل" الإسلاميين هنا سيكونون "الأكثرية" بعد الادعاء بتمثيلها والدفاع عنها.

⁷⁴ ياسين الحاج صالح، "السلطان الحديث: المنابع السياسية والاجتماعية للطائفية في سوريا". يُنظر الرابط:

رابعاً: خلاصات

بعد أن صارت الأمور إلى هذا النحو؛ أخذت تظهر في الأفق الكثير من المشاريع والتساؤلات حول المستقبل. هل يكون التقسيم حلاً؟ ما هو مصير هذه الجماعات التي تصدّر حضورها الصراع القائم؟ وهل ثمة سبيل لإمكانية التعايش بين الجماعات في المستقبل؟ وعلى أية أسس وفي أي إطار سياسي وحقوقى يمكن لهذا التعايش أن يقوم؟

إنّ تصور سوريا موحدة كتلك التي كانت على أيام النظام، والتي لا زالت مشروعته الذي يعمل على انتصاره واستعادته، أو تلك التي يريدونها خصوم له يقع الخطاب الطائفي والأهلي في صلب خطابهم ومشروعهم؛ يبدو أنه لا يتسم بالواقعية بعد هذه المقتلة التي حلت بالسوريين. هذا عدا عن كونه مشروعاً ملغوماً، فالنظام يسعى ظاهرياً إلى كبت التعبيرات الأهلية تحت مسميات "وطنية"؛ إلا أنه واقعياً يعيد تصنيعها وتلغيم المجتمع بها وتفجيرها حين الضرورة. أما خصومه من الإسلاميين، فهؤلاء يعلنون بكل صراحة أن شرعيتهم قادمة من اعتبارات أهلية وطائفية، يصيغونها بمفردات الأكثرية والأقليات، بحيث يغدو مطلب الديمقراطية (هناك إسلاميون جهاديون يرفضونها ويكفرونها) لا يحيل إلا إلى حكم هذه الأكثرية، أي حكمهم بالطبع لأنهم "يمثلونها". لكن ما يظهره الواقع الآن، أن أصحاب هذين المشروعين انتهوا إلى أن يكونوا ملحقين بقوى إقليمية ودولية غدا تقرير مصير السوريين بيدها، وهو ما يعني أن ثمة تدخلاً دولياً أيضاً يسعى لإيجاد مناطق نفوذ له مستعينة بما توفر من انقسامات أهلية بين السوريين، وهذا يعني إعادة تصنيع هذه الانقسامات وتكريسها بإرادات دولية غدت مركز الثقل في رسم شكل المستقبل للسوريين.

غير أن الواقع السوري يبقى مع ذلك معقداً وعبيراً للورق والاتفاقات التي ستبرم وتوقع حول سوريا في هذه العاصمة أو تلك، وهو يتجاوز القوالب الجاهزة وصيغ الحل الذي لن يكون الاتفاق على وقف الحرب إلا بداية له. ولا يمكن للمرء أن يتكهن بالشكل الذي سيكون عليه المشهد الطائفي والأهلي في سوريا بعد أن تضع الحرب أوزارها. ثمة ولآدتان اليوم للحروب الأهلية في سوريا: النظام والإسلاميون. تحوّل الإسلام القتالي الحربي اليوم إلى وجود فاعل ومرحب به من قبل قطاعات شعبية ليس بالأمر البسيط، لا سيما مع ارتباط الجهاديين بمشاريع إقليمية ودعم خارجي، وتبني العقيدة التكفيرية لدى شرائح واسعة من مقاتليه. والنظام ليس في وارد تغيير نفسه لأن هذا يعني إنهاءه. وبانتظار شكل الحل بوصفه بداية طريق طويلة؛ سيكون أمام السوريين عذابات أخرى قبل أن يهدأ الرصاص وصوت السلاح ويبدووا بالتفكير جيداً باجتماعهم وصيغ هذا الاجتماع الذي يحضر في مشاريع كثيرة تبدأ من تصور سوريا الموحدة وتنتهي بمشاريع تدعو إلى إدارات محلية يُقسّم على أساسها السوريون إلى جماعات، مروراً بمشروع الفيدرالية وغير ذلك.

من المؤكد أن سوريا السابقة لعام 2011، سوريا الأسد، قد انتهت، ولا يبدو أن سوريا التي أرادها السوريون ستكون بمستوى التضحيات الهائلة التي قدموها.

إن هذه الورقة هي الورقة الأخيرة من أوراق نشرناها حول "الأقليات" في سوريا، تناولت: العلويين والإسماعيليين والدروز والمسيحيين. لم ندع، كما سبق وأسلمنا أكثر من مرة، الإحاطة بكل التفاصيل التي شهدتها المناطق التي تتوزع فيها تلك الجماعات. ونأمل أن يكون هذا المشروع الذي انتهى مع هذه الورقة المشتركة، والذي نشر بالتعاون مع "المؤسسة الأوروبية لدراسة حقوق الإنسان" ودعمها؛ قد شكل إضافة إلى مسألة ستبقى لفترة طويلة قادمة هاجس السوريين المهتمين ببلدهم ومصيره، وهي المسألة الطائفية وجذورها ومستقبلها المرتبط بمستقبل سوريا، والذي سيبقى بدوره بعيد المنال طالما أن نقطة التحول الحقيقية والنوعية في تاريخ البلاد ما زالت بعيدة. ونعني: وقف الحرب بما يتلزم مع طي صفحة الديكتاتوريات والعنف السياسي والطائفي، الأمر الذي لن يتحقق في ظل وجود النظام الأسدي وخصومه من الإسلاميين، فهؤلاء لن يكونوا محط إجماع السوريين، أو أغلبيتهم؛ لأنهم بالأصل تمييزيين وأصحاب مشاريع طغيانية لن تؤدي إلا إلى استمرار انقسام المجتمع وانفجاره.

عن الكاتبين

عبد الله أمين الحلاق، كاتب سوري.
إياد العبد الله، كاتب سوري.

بيان المهمة

"مبادرة الإصلاح العربي" مؤسسة بحثية رائدة للبحوث الفكرية المستقلة، تقوم، وبشراكة مع خبراء من المنطقة العربية وخارجها، باقتراح برامج واقعية ومنبثقة عن المنطقة من أجل السعي إلى تحقيق تغيير ديمقراطي. تلتزم المبادرة في عملها مبادئ الحرية والتعددية والعدالة الإجتماعية. وهي تقوم بالأبحاث السياسية، وتحليل السياسات، وتقدم منبراً للأصوات المتميزة.

- ننتج بحوث أصيلة يقدمها خبراء محليون، ونشارك مع مؤسسات عربية ودولية لنشرها.
- نشجع الأفراد والمؤسسات على القيام بتطوير رؤيتهم الخاصة للحلول السياسية.
- نعبي الأطراف المعنية لبناء تحالفات من أجل إنجاز التغيير.

هدفنا أن تشهد المنطقة العربية صعود وتنمية مجتمعات ديمقراطية عصرية.

تأسست "مبادرة الإصلاح العربي" عام 2005 ويشرف على عملها مجلس الأعضاء وهيئة تنفيذية.



مبادرة الإصلاح العربي، تشرين الأول/أكتوبر 2017

www.arab-reform.net

© 2017 مبادرة الإصلاح العربي تحت رخصة المشاع الإبداعي، [اضغط هنا لقراءة الرخصة](#)

contact@arab-reform.net